تقرير
الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والأربعون

الملحق رقم ١ (A/45/1)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩١

ISSN 0252-001X

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]
[١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠]

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

أولاً

إن المرحلة التي دخلناها مرحلة لها وجهان ، إذ أنها تنطوي على التفاؤل كما تنطوي على وجود أخطار بغير حدود . وقد شهدنا في قطاع هام من قطاعات الشؤون العالمية تغييرات سياسية ذات أبعاد أسطورية . غير أن مسرح الأحداث ، في أجزاء كبيرة من العالم ، لاتزال تسيطر عليه مشاعر الاستياء المتأججة والتصادمات العنيفة ، وفي أفضل الظروف ، حالة من السلم غير المستقر . ومسألة هل سيكون للتطورات المفيدة التي حدثت في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ أثر إيجابي على الحالة العالمية بأكملها هي مسألة لم تحسم بعد .

إن إنهاء الحرب الباردة يعني التخلي عن الافتراضات الكثيرة التي أدت إلى خنق التقدم في الشؤون الدولية وإلى إثارة شكوك ومخاوف مزمنة ، وكذلك إلى استقطاب العالم . والدروس المستفادة من إنهاء الحرب الباردة ، سواء بالنسبة للفكر الاجتماعي أو لأغراض السياسة العملية ، هي دروس متعددة الجوانب . غير أنه من وجهة نظر الأمم المتحدة تتصف ثلاث من سمات إنهاء الحرب الباردة بأهمية بالغة على المستوى العالمي .

أولاً ، كانت التطورات الثورية التي حدثت في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى تعبيراً قوياً عن مبدأين أساسيين من مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، وهما مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ومبدأ احترام حقوق الإنسان .

وثانياً ، تبيَّن بشكل لافت للنظر أن استمرار أي وضع قائم بالاستناد ، أساساً ، إلى العنصر العسكري لا بد وأن يثبت ضعفه .

وثالثاً ، إن المفهوم الأوسع والأسلم للأمن ، وهو مفهوم يشمل أبعاد الأمن جميعها ، الذي بدأ في البزوغ هو بالضبط المفهوم الذي كانت الأمم المتحدة تعرضه طوال السنين . ومما كان يقال دائماً في الأمم المتحدة إن تسلط فكرة الأمن العسكري من شأنه أن يؤدي إلى استمرار سباق التسلح واختلال الأولويات وإعاقة التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتقييد الحوار السياسي والتأثير على مؤسسات الدولة بما يضر بها في الأجل الطويل وزيادة الشعور بعدم الأمن لدى الأمم كافة . وما كان ، في حالات كثيرة ، صوتاً في برّية أصبح الآن صوتاً مسموعاً استعاد ما افتقده من رنين .

وبذلك يكون التغيير الذي جعل أسلوب بناء الحرب الباردة بكامله أسلوباً عتيقاً هو نفسه الذي أدى إلى الكشف من جديد عن التصميم الخاص بتحقيق السلم ، وهو التصميم الذي كان يُقصد تنفيذه بإنشاء الأمم المتحدة . وليس في عملية إعادة التشكيل البنَّاءة التي جرت في أوروبا أو في الاتجاهات الهدَّامة التي تتفجر في أماكن أخرى ما يدعو إلى تعديل أغراض ومبادىء المنظمة كما ترد في ميثاقها . ومن هذه الناحية فإن الميثاق يكتسب ، في الواقع ، معنى أعمق مع اتساع ووضوح مجال مبادئه تدريجياً نتيجة لما يحدث من تطورات سياسية .

وعلى هذا فإن الأمم المتحدة تدخل عصر ما بعد الحرب الباردة كمركز للاستقرار في وسط الأوضاع المتغيرة باستمرار . وعلى مدى سنين من العمل الدؤوب ، نجحت الأمم المتحدة في تحقيق التكامل في أعمال أجهزتها المختلفة ، مما جعلها أقدر بكثير على تحقيق المهام الشاقة الموكولة إليها . إن ممارسة مجلس الأمن لسلطاته على النحو المرتأى في الميثاق ، والحالات العديدة التي عززت فيها جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن بعضها بعضاً ، والتعاون الوثيق بين المجلس ككل والأمين العام ، وتزايد دور الأمانة العامة ، ممثلة في الأمين العام ، في الاضطلاع بمهام أكثر تنوعاً لتحقيق السلم ، والدور النشط المرتأى الآن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كلها أمور تشهد بأن المؤسسات التي تضمها المنظمة قد ازدادت قوة .

ومع تعزيز قدرة المنظمة على هذا النحو وازدياد أهميتها من خلال عملية التغيير ، فإن ولايتها تحددها ثلاثة أهداف عامة . إذ يتعين على المنظمة أن تسعى إلى إزالة بذور الحرب في جميع مناطق العالم وأن تواجه بشكل مباشر ، في قيامها بهذا المسعى ، بداية ظهور مصادر جديدة للنزاع في عصرنا . ويتعين أن تعمل المنظمة كأداة أساسية لنشر روح التعاون في المجالات التي ليست ، على ما يبدو ، مجالات سياسية ولكنها مجالات لها آثار سياسية عميقة ، وهي المجالات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية فيما بين الدول وبالمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها البشرية . ويتعين أن تسعى المنظمة ، دون هوادة ، إلى كفالة أن تكون الشؤون الدولية خاضعة لحكم القانون وإلى ضمان احترام حقوق الإنسان .

ولا شك في أن هذا يمثل برنامجاً طموحاً ، غير أن العالم لا يسعه ، في ظل ما يحدث من تغييرات سريعة ، أن يطالب بما هو أقل من هذا .

ثانياً

عندما نستعرض المشهد السياسي ، نرى فجر عهد جديد في أوروبا ، وأشعة من نور في بعض المناطق ، ويلف مناطق أخرى ظلام عداوات قديمة وأحقاد جديدة .

وقد كان توحيد الدولتين الالمانيتين والتغيرات التي حصلت في أوروبا الشرقية بمثابة إشارة إلى نهاية الانقسام المستحكم الذي عانت منه أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية . ولقد كان من المعالم المميزة للعملية بأسرها ، التي حولت الشكل السياسي لهذه القارة في أقل من سنة واحدة ، المستوى الرفيع لما أبدته جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك القوى العالمية من تفهم وبُعد نظر واحترام للإرادة الشعبية . وكان ذلك أفضل ما يعكس حدوث تغير أساسي في العلاقات بين تلك القوى واستهلال فصل بنّاء بقدر أكبر في تاريخ العالم . ومن الجدير بالملاحظة أن شهدت هذه السنة أيضاً ، في منطقة مختلفة ، إنشاء الجمهورية اليمنية الجديدة عندما قررت الدولتان اليمنيتان أن تتحدا بصورة سلمية .

والحقيقة أنه في المناخ الذي تولّد عن إشارات ملموسة إلى مواقف ومدركات جديدة ، ازداد التطلع إلى أن يمتد نوع الانفتاح الذي ساد أوروبا الآن ، وخيار السلم الذي رجحته أوروبا ، إلى مناطق أخرى أيضاً ، بيد أن التطورات الأخيرة كغزو العراق للكويت تذكرنا بخطر التقدير غير الكافي للتوتر السياسي في العالم ولتنوع العوامل الكامنة وراء حالات التوتر الراهنة في القارات الأخرى . ولا يمكن الركون إلى التفاؤل إلا عندما تصبح تسوية المنازعات بالطرق السلمية ممارسة مطّردة في جميع أنحاء العالم وعندما تعالج معالجة كاملة مصادر القلق وأسباب الاضطراب في المجتمع الدولي ككل .

وتجري كتابة هذا التقرير في فترة زمنية استثنائية تحدث فيها تطورات بقدر من السرعة قد تتغير معه غداً رؤيتنا اليوم لحالة ما . وإذا كان لا مفر من أن تصبح بعض الملاحظات أولية نتيجة لذلك ، فإني اقترح أن أتناول أولاً الجانب المشرق من الصورة .

لقد أحرزت الأمم المتحدة خلال السنة قيد الاستعراض نجاحاً بارزاً في القيام بعمليات متنوعة تهدف إلى تنظيم حالات من التحول السلمي في مجتمعات كانت مسرحاً للمنازعات وعانت من الاضطرابات . وفي ضوء مثل هذا الهدف ، فإن في هذه العمليات أوجهاً مختلفة متعددة وعناصر متضافرة تتعلق بصيانة السلم وإقرار السلم غيرت بصورة جذرية المفاهيم التقليدية للترتيب بين المفهومين . ففيما سبق ، كان يفهم من صيانة السلم أنها تعني بصورة أساسية مراقبة المنازعات واحتواءها ، في حين أن إقرار السلم كان يعني حسم هذه المنازعات . بيد أن مشاركة الأمم المتحدة بصورة أعمق وأكثر فعالية أظهرت على مر الزمن وبصورة متزايدة أن إقرار السلم في حد ذاته يحدد ، كما ينبغي له ، حجم صيانة السلم على النحو المفهوم بصورة تقليدية ، ونطاقها ومدتها وأنه لا يمكن إحلال السلم بصورة أصيلة في المناطق المضطربة إلا بمزج المفهومين في مشروع واحد متكامل . وأشير هنا بصورة خاصة إلى العملية المعقدة التي تم الاضطلاع بها في ناميبيا وإلى عدة عمليات أخرى أجريت في أمريكا الوسطى . وقد أعطت جميع هذه العمليات أبعاداً جديدة يمكن أن تفيد أكثر من حيث إن الأمم المتحدة مطالبة بمعالجة حالات أخرى قد تكون أكثر تعقيداً في المستقبل . وأياً كانت العقبات السياسية التي تعترض في أماكن أخرى حل المعضلات الشائكة ، فإن واقعية إيجاد حل مادي وتنفيذه من خلال إدارة الأمم المتحدة ، مع وجود الدعم اللازم من الدول الأعضاء ، لم تعد موضع شك .

لقد برهنت حالة ناميبيا على أهمية المثابرة في البحث عن حلول عادلة للمنازعات الدولية . فبعد مرور ربع قرن تقريباً على اتخاذ الجمعية العامة لأول مرة قراراً بشأن مركز ذلك الإقليم ومرور اثنتي عشرة سنة على وضع مجلس الأمن خطة تسوية من أجل استقلاله ، من خلال عملية متعرجة مرت بمراحل متناوبة من الأمل وخيبة الأمل ، وصلت الأمم المتحدة إلى غايتها في هذه السنة . وكان يمكن ، بل ينبغي ، أن تكون الفترة الزمنية الفاصلة بين تحديد الهدف وتحقيقه أقصر ، لكن النتيجة كانت مقنعة أيما إقناع . وقد حققت لي شخصياً شعوراً بالارتياح لتحقيق أولوية حددتها لنفسي عندما تسلمت مسؤولياتي الحالية .

لقد كانت التجربة الناميبية إيضاحاً باهراً للنتائج التي يمكن إحرازها ببذل الجهود المتعددة الأطراف ، وبالاشتراك الفعّال من جانب الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة ، وباضطلاع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرها من الدول بدور حاسم في المفاوضات التي تجري مع الأطراف . وكانت تركيزاً على الهدف الرئيسي الذي كفل تجميع الجهود الدبلوماسية المنطلقة من عدة جبهات . وتبين أن فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا كان أهم بكثير مما يوحي به اسمه المتواضع . فقد أثبت الفريق إمكانية العمل بالإجراءات الديمقراطية حتى في بلد لم يكن يعطي بارقة أمل في بادىء الأمر . كما أثبت القدرة التنفيذية للأمم المتحدة على الإدارة الناجحة لعملية معقدة ضمت ٨٠٠٠ رجل وامرأة من أكثر من ١٠٠ بلد ، يؤلف بينهم جميعاً هدف إحراز الاستقلال بصورة سلمية لبلد ما من خلال طرائق وضعها مجلس الأمن .

لقد كان لتسوية مسألة ناميبيا أثر حميد على الحالة في الجنوب الافريقي . فقد لاحظ فريق الأمم المتحدة الرسمي الذي أرسلته في حزيران/يونيه إلى جنوب افريقيا ، بموافقة حكومة جنوب افريقيا ، أن هذا البلد قد وصل إلى عتبة عهد جديد . لكن العملية السياسية باتجاه إسقاط نظام الفصل العنصري مازالت في مرحلة أولية ومازالت الصعوبات مستمرة باستمرار هياكل الفصل العنصري ، وممارسات الشرطة المريبة ، والقوانين القمعية ، والعنف ذي الصلة بالسياسة . ولا يمكن التقليل من أهمية الخوف والقلق اللذين يصاحبان عملية التحول الأساسي لمجتمع ما .

بيد أنه تحقق تقدم باتجاه خلق جو يفضي إلى المفاوضات . وقد تعززت هذه الحالة في الفترة الأخيرة بالإعلان المشترك الصادر عن حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي والذي يهدف إلى

التعجيل بالعملية السياسية باتجاه التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات، من خلال عدة تدابير، منها إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة النظر في التشريعات الأمنية الحالية. كما كان إعلان المؤتمر الوطني الافريقي إيقاف جميع الأعمال المسلحة تطوراً هاماً. ولسوء الحظ، شاب هذه الأحداث المشرقة في الأسابيع الأخيرة زيادة ملحوظة في حدوث العنف، مما تمخض عن إصابات لا تحصى وعرَّض الحوار السياسي للخطر. ويلزم معالجة جميع ذوي الشأن لهذه المسألة بصورة عاجلة على أعلى مستوى.

إن إمكانية تحقيق ديمقراطية لاعنصرية في جنوب افريقيا في المستقبل غير البعيد لم تعد أمراً غير واقعي. وهذا يحمل في طياته معنى يتجاوز التغيير العميق والمفيد في مجتمع كبير تعددي. وسيعني ذلك تحقيق هدف من أهداف الأمم المتحدة يصل إلى جوهر ما يتوخاه الميثاق من عدالة واستقرار في العلاقات الدولية.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بعدد كبير من الجهود التي تتصل بالسلم في أمريكا الوسطى في السنة الفائتة، عملاً بأهداف الاتفاق المعروف باتفاق اسكيبولاس الثاني. إن انخراط المنظمة في هذه المنطقة شديدة التعقد والتنوع، والطلب عليه اقتضى براعة وتكيفاً دائماً، باستعمال أساليب مختلفة كانت في كثير من الأحيان مبتكرة. ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي عينتُ ممثلاً شخصياً لعملية السلم في أمريكا الوسطى كي يساعدني في تنسيق تصريف هذه الجهود المتعددة الوجوه.

وقد أدت المنظمة دوراً رئيسياً في حسم النزاع في نيكاراغوا. وقامت بعثة من مراقبي الأمم المتحدة (بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة العملية الانتخابية في نيكاراغوا) برصد الاستعدادات لإجراء انتخابات حرة نزيهة في شباط/فبراير وسير هذه الانتخابات، وكانت هذه هي العملية الأولى من نوعها التي تأذن بها المنظمة وتجريها داخل دولة عضو. وأدى نجاح هذا المجهود إلى إناطة دور هام بالمنظمة في مجال النقل السلمي للسلطة في منطقة كان مثل هذا النقل فيها فيما مضى هو الاستثناء وليس القاعدة.

وفي سياق اللجنة الدولية للدعم والتحقق، أدت الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في التسريح الطوعي لأفراد المقاومة النيكاراغوية. وقد كانت هذه اللجنة، التي قمت مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بإنشائها استجابة لطلب من رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى، فعّالة في الحصول على موافقة المقاومة النيكاراغوية على حل نفسها. وبدعم تشغيلي من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تقدم اللجنة الدولية للدعم والتحقق مساعدة في مجال إعادة توطين أفراد المقاومة النيكاراغوية في نيكاراغوا.

أما مهمة تلقي وإتلاف أسلحة أفراد المقاومة النيكاراغوية والتحقق من وقف إطلاق النار الذي جعل تسريحهم ممكناً داخل نيكاراغوا، فقد نفذها فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، وهو يمثل أول عملية للأمم المتحدة لصيانة السلم في هذه المنطقة، وقد كانت ولايته الأصلية التحقق من امتثال خمس من حكومات أمريكا الوسطى لالتزاماتها الأمنية التي قبلتها في اتفاق اسكيبولاس الثاني.

وفي أواخر السنة الماضية، طلب الرؤساء الخمسة لجمهوريات أمريكا الوسطى إليّ أن أشترك بفعالية أكبر في الجهود الدبلوماسية المبذولة بحثاً عن حلول للمنازعات في المنطقة، لاسيما في السلفادور. وقد طُلب مني أن أجد السبل لإشراك قوى من خارج المنطقة تدعِّم هذه الجهود. وبمساعدة مني، اتفقت حكومة السلفادور مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في نيسان/أبريل على البدء في عملية تفاوض برعايتي، بغرض التوصُّل بالوسائل السياسية إلى التعجيل بإنهاء النزاع المسلَّح الذي مزق ذلك البلد طيلة عقد من الزمن، وكذلك تعزيز عملية التحويل الديمقراطي للبلد، وضمان الاحترام غير المحدود لحقوق الإنسان، وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري.

وكان الغرض الأوّلي الذي حُدد للمفاوضات هو التوصُّل إلى اتفاقات سياسية بشأن عدد من المسائل بغية إحراز وقف لإطلاق النار تتحقق منه الأمم المتحدة. وبمشاركة كاملة وفعّالة من ممثلي، تمَّ التوصُّل حتى هذا التاريخ إلى تفاهم جزئي بشأن نص يتعلق باحترام حقوق الإنسان، يوفر خطة لا مثيل لها لرصد طويل الأجل وعلى نطاق البلد تقوم به الأمم المتحدة. كما ينتظر من المنظمة أن تؤدي دوراً في الإشراف على العملية التي ستفضي إلى إجراء انتخابات في آذار/مارس ١٩٩١.

بيد أن المسائل التي ينطوي عليها الوضع عميقة الجذور ومعقّدة. فهي تمس هيكل الدولة ونسيج المجتمع. وفضلاً عن حقوق الإنسان والنظامين القضائي والانتخابي والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، فإن المسألة المركزية هي مسألة القوات المسلحة، بما في ذلك علاقتها مع السلطات المدنية ودور الجهاز العسكري في المجتمع. وكما هي الحال في أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية، فإن مسألة كيفية معالجة أمر الماضي هي أيضاً في طليعة جدول الأعمال. إن التفاوض الجاري يحمل في طياته إمكانية التوصُّل إلى تحويل إيجابي للمجتمع السلفادوري، مما سيعزز الصلة المتجسِّدة في اتفاق اسكيبولاس الثاني بين إقامة السلم وتدعيم الديمقراطية.

وبذلك يكون مفهوماً لماذا لم يتسنّ حتى الآن الوصول إلى الهدف الأوّلي، وبالتالي فإن الحرب مستمرة في السلفادور. وإني لعلى يقين من أن هذه العملية يمكن أن تنجح إذا لم تحد الأطراف عما التزمت به في نيسان/أبريل وإذا ورد دعم قوي من القوى الخارجية القادرة على توفيره. فمن غير هذا الالتزام وهذا الدعم، لن تنتهي هذه الحرب في المستقبل المنظور.

وفي شهر آذار/مارس بدأت عملية هدفها النهائي التماس حل سياسي للمواجهة الداخلية المسلحة في غواتيمالا. وقد اشترك حتى

الآن في هذا الجهد ، الذي يبذل تحت رعاية لجنة المصالحة الوطنية الغواتيمالية ، وهي هيئة منشأة وفقاً لاتفاق اسكيبولاس الثاني ، الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي والأحزاب السياسية وكذلك القوى الاجتماعية في ذلك البلد ، وينتظر أن يؤدي هذا الجهد في حينه إلى محادثات بين الحكومة والقوات المسلحة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي . وقد عيّنت مراقباً يحضر هذه المحادثات . وآمل أن يفضي هذا الجهد ، الذي بدأ بصورة تبشّر بالخير ، إلى عملية تؤدي إلى تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في تلك الأمة التي طالت معاناتها .

ومازال يحرز تقدم مشجّع نحو حل مشكلة الصحراء الغربية . إذ يوجد لدينا الآن لا مجرد مجموعة معتمدة من المقترحات وجدول زمني لتنفيذها فحسب ، بل أيضاً خطة وافق عليها مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه . وتنص هذه الخطة على إجراء استفتاء سيمكّن شعب الصحراء الغربية من تقرير مستقبله دون أي قيود عسكرية أو إدارية .

وفي شهر تموز/يوليه ، أرسلت بعثة تقنية إلى الإقليم وإلى البلدان المجاورة لتحديد الجوانب الإدارية لتنفيذ الخطة ، وحصلت على البيانات اللازمة لوضع تقديرٍ لتكاليف العملية . وإني على وشك تقديم تقرير آخر إلى مجلس الأمن في هذا الصدد .

والاتصالات مع الطرفين المعنيين ، وهما المغرب وجبهة بوليساريو ، وكذلك مع مراقبي عملية السلم ، وهما الجزائر وموريتانيا ، مستمرة طوال العملية . وهناك أيضاً اتصال وثيق برئيس منظمة الوحدة الافريقية . وفي شهر آذار/مارس قمت بزيارة إلى المنطقة ، وأجريت مجدداً محادثات مع قادة المغرب وجبهة بوليساريو ، الذين كان استمرار تأييدهم وتعاونهم مهمين للغاية لنجاح جهودنا .

وسيكون من بين العناصر الأساسية في تنظيم الاستفتاء مشكلة تحديد هوية الأشخاص الذين يحق لهم التصويت . ومراعاة للتكوين الاجتماعي للصحراء الغربية ، سيكون لزعماء القبائل المعترف بهم دور مهم للغاية في هذه العملية . وفي هذا الإطار دعيت مجموعة ممثلة من زعماء القبائل من الصحراء الغربية إلى الاجتماع بلجنة التحديد في جنيف لإطلاعهم على اختصاصات اللجنة وأساليب العمل التي ستعتمدها . وسعيت أيضاً إلى التأكد من أن العملية الفعلية للتحديد وللاستفتاء نفسه واضحة ومفهومة تماماً لدى السكان المعنيين مباشرة .

ودون الرغبة في التقليل من تعقُّد وأبعاد المهمة التي أمامنا أرى ، نظراً لما أبداه الطرفان من تعاون وإرادة سياسية ، أن في متناولنا حلاً لهذه المشكلة التي طال أمدها .

وثمة الآن اعتقاد شائع بأنه قد يتسنى تحقيق حل للنزاع في كمبوديا . فما توصل إليه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في نهاية شهر آب/أغسطس من اتفاق بشأن إطار لتسوية سياسية شاملة تقوم على أساس زيادة دور الأمم المتحدة ، والقرار الذي اتخذته الأطراف الكمبودية في جاكارتا مؤخراً بقبول هذا الإطار وتكوين مجلس وطني أعلى ، يمثلان خطوتين رئيسيتين إلى الأمام في عملية التفاوض . وإن لديّ أمل كبير في أن تتابع جميع الأطراف المعنية هذه العملية بنشاط حتى يمكن استئناف عقد مؤتمر باريس المعني بكمبوديا لوضع اتفاق سلم شامل في صيغته النهائية وإبرامه . وقد آن الأوان لإنهاء القتال والمعاناة الطويلة التي قاساها الشعب الكمبودي . بيد أن إقامة سلم دائم ستتوقف في النهاية على إجراء عملية مصالحة وطنية صادقة فيما بين الكمبوديين وكذلك على التأييد والتعاون التامين لجميع الأطراف المشتركة ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في هذا النزاع المأساوي .

وخلال العام الماضي واصلت تعاوني الوثيق مع الأطراف المعنية وبذل مساعيّ الحميدة ، حسب الحاجة ، للإسهام في عملية التفاوض . وفي أوائل شهر شباط/فبراير أنشأت فرقة عمل معنية بكمبوديا في الأمانة العامة . ومنذ ذلك الحين أوفدت إلى ذلك البلد أربعاً من بعثات تقصي الحقائق لجمع المعلومات والبيانات المتصلة بتوقع قيام الأمم المتحدة بعملية في كمبوديا . فستكون الأمم المتحدة بالطبع على استعداد لكي تضطلع في كمبوديا بأي دور مناسب تتفق عليه الأطراف ويوافق عليه مجلس الأمن . بيد أنه لا يمكنني أن أبالغ في التشديد على ضرورة التأكد من أن تكون الولاية التي قد تسند في نهاية الأمر إلى الأمم المتحدة واقعية ومحددة بوضوح وعملية من الناحية التنفيذية . ومن المهم أيضاً أن تزوَّد المنظمة بموارد كافية مؤكدة وفي الوقت المناسب حتى يمكن تنفيذ العملية بكفاءة وباحتمالات نجاح معقولة .

وقد ركزت جهودي بشأن مشكلة قبرص في العام الماضي على إيجاد سبيل لاستكمال مخطط لاتفاق شامل حسبما اتفق زعيما الطائفتين في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وكما أبلغت مجلس الأمن في تقريري. فإنه لم يتسن حتى الآن تحقيق هذا الهدف ، ويساورني القلق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية التفاوض وإزاء تدهور الحالة في الجزيرة .

وفي نفس الوقت شجعني الانخراط النشط لمجلس الأمن ، حيث أكد بالإجماع في عدة مناسبات خلال السنة الماضية ما يوليه من اهتمام للتوصل إلى تسوية مبكرة لمشكلة قبرص عن طريق التفاوض . فقد عمد مجلس الأمن ، في قراره ٦٤٩ (١٩٩٠) ، إلى تأكيد وتوضيح الخطوط التي ينبغي التماس حل على أساسها ، وأقر في بيانه الصادر في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ خطة عمل لاستكمال المخطط وبدء المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق شامل . وتوفر هذه التطورات أساساً لإحراز تقدم ، شريطة أن يستجيب الطرفان لنداء المجلس بالتعاون معي وتعزيز التصالح ، وأن يكونا على استعداد لمعالجة المسائل بصورة مؤاتية للتراضي .

وخلال الاثني عشر شهراً الماضية استمرت معاناة الشعب الأفغاني ، وظل عدد اللاجئين في باكستان وايران كما هو أساساً .

بيد أنه على الصعيد الدولي تحقق تقدم نحو التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الضامنة والدول المجاورة لأفغانستان .

وهذا التوافق الدولي في الآراء لازم في رأيي لتشجيع العملية السياسية الأفغانية التي من شأنها أن تمكن الشعب الأفغاني من أن يمارس ، دون عوائق ، حقه في تقرير المصير . وفي الجهود التي بذلتها مؤخراً ركّزت بصفة خاصة على تنمية هذا التوافق في الآراء ، والردود التي تلقيتها من الحكومات المعنية ، حتى الآن ، تبين بوضوح رغبتها في تحقيق تسوية بالوسائل السياسية . وخلال اتصالاتي مع جميع قطاعات القيادة الأفغانية أوضحت استعداد الأمم المتحدة لمساعدتها بأي طريقة تراها مناسبة لبدء عملية سياسية تؤدي إلى إقامة حكومة ترتكز على قاعدة عريضة . وتوجد الآن الفرصة لبذل جهود جماعية ومتساوقة على الصعيدين الوطني والدولي للتوصل إلى حل للنزاع .

وفي حين تسود اليوم روح التوافق مناطق كثيرة من العالم ، ظهرت في الشرق الأوسط في الأسابيع الأخيرة أخطار جديدة تبعث على الجزع . وفي خلال فترة شغلي لمنصب الأمين العام أكدت مراراً الحاجة إلى تسوية شاملة للمشاكل المعقّدة التي تواجه هذه المنطقة ، وأشرت إلى أن تدهور الحالة في منطقة من المناطق تنتج عنه دائماً مضاعفات في مناطق أخرى . إن الأحداث التي بدأت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ وما نجم عنها من تطورات توضح هذه النقطة بجلاء .

فقد أثار غزو العراق لدولة الكويت وضمه المزعوم لها رداً تاريخياً من مجلس الأمن . فقد قرر المجلس ، في سلسلة لم يسبق لها مثيل من القرارات ، أن ارتكاب هذه الأعمال التي تتعارض تعارضاً مباشراً مع مبادىء الميثاق والقانون الدولي لا يمكن أن يمر دون عقاب . وأدان المجلس الغزو بسرعة ، وطالب العراق بأن يسحب جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط ، ودعا العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ، كما أعرب عن تأييده لجميع الجهود المبذولة في هذا الصدد ، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية . وعندما لم يُمتثل لطلب المجلس فرض المجلس جزاءات اقتصادية بموجب الفصل السابع من الميثاق لإنهاء غزو العراق للكويت واحتلاله لها ، ولاستعادة سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية . كما أعلن المجلس أن قيام العراق بضم الكويت باطل ولاغ . وفيما يتعلق بحالة مواطني البلدان الأخرى الموجودين في العراق والكويت طلب المجلس أن يسمح العراق بخروجهم على الفور ، وأن يسهل هذا الخروج ، وألا يتخذ أي إجراء يكون من شأنه تعريض سلامتهم أو أمنهم أو صحتهم للخطر . كما طلب أن يلغي العراق الأوامر التي أصدرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت ، وبسحب الحصانة من أفراد تلك البعثات . ودفع استمرار العراق في عدم الامتثال لطلبات مجلس الأمن إلى أن يطلب من " الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت والتي تنشر قوات بحرية في المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة في إطار سلطة مجلس الأمن ... لضمان الإنفاذ الصارم " للأحكام الواردة في القرار المتعلق بالجزاءات الاقتصادية . وطلب إلى الدول في هذا الصدد أن تنسق أعمالها ، وأن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الأركان العسكرية . وأكد المجلس أنه هو وحده ، مباشرة أو عن طريق لجنته المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، الذي يمكنه أن يقرر إن كانت أم لم تكن هناك ظروف إنسانية سيلزم فيها تزويد السكان المدنيين في العراق أو الكويت بالمواد الغذائية للتخفيف من معاناتهم البشرية . وعلى الرغم من أنه قد يتعذر في هذه اللحظة التنبؤ بنتيجة هذه الأزمة ، فإن من المؤكد أن هذه القرارات ستظل ذات أهمية قاطعة في تطبيق حكم القانون لصيانة سيادة الدول الأعضاء واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

كما سبب غزو الكويت مأساة إنسانية هائلة لم تتضح أبعادها بعد . فقد أمسى مئات الآلاف من رعايا البلدان الأخرى المقيمين في المنطقة معوزين بين عشية وضحاها وتُرك كثير منهم بدون ما يمكن أن يعولوا به أسرهم ناهيك عن العودة إلى بلدانهم الأصلية التي ترزح هي ذاتها تحت عبء الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة . وقد بدأت جهود الإغاثة الدولية تستجيب للطلبات الهائلة التي نشأت لا في مجال توفير المأوى المؤقت والإعانة للسكان المشردين المشتتين الآن في خمسة بلدان فحسب ، بل أيضاً في مجال توفير وسائل النقل لمن يلتمسون مغادرة المنطقة . وقد عيّنتُ ممثلاً شخصياً لمساعدتي في هذه الجهود . وفي نفس الوقت زاد من التوتر القرار الذي اتخذه العراق بتقييد حركة مواطني بلدان معينة ، ومازال يسبب قلقاً بالغاً للمجتمع الدولي .

ومن الواضح أنه لا يمكن إحراز تقدم بشأن الحالة العامة في المنطقة ، بما في ذلك النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، إلى أن يبدأ حل الأزمة الراهنة وفقاً للموقف الذي اتخذه مجلس الأمن . ومن المخيب للأمل ملاحظة أن الجهود المبذولة لتعزيز قيام حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين قد وصلت إلى طريق مسدود . وسوف تدخل الانتفاضة قريباً عامها الرابع والحالة في الأراضي المحتلة لاتزال قاتمة للأسف ، والأمل ضئيل في إحراز تقدم في المستقبل القريب . ومازلت أشعر أنه إلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز قيام حوار فإنه يمكن لمجلس الأمن أن يقدم مساهمة مهمة في العملية بتجديد التزامه بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين أعتقد أنهما يمكن أن يمثلا ، مع الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير ، أساس سلم دائم وعادل في المنطقة .

ومنذ تقريري الأخير تحسنت العلاقات بين ايران والعراق وبذا تسنى تنفيذ جوانب مهمة من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) مع قيام فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق بالدور المسند إليه . وفي هذا الصدد تم الانسحاب إلى الحدود المعترف بها دولياً ، وتجري الآن إعادة أسرى الحرب إلى وطنهم ، وهم يعودون إلى أسرهم وفقاً للمعاهدة والاتفاقيات التي دخل ايران والعراق

طرفين فيها . بيد أن من الجدير بالذكر أن القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) هو خطة سلم شاملة ومازالت بعض عناصره لم تنفذ ، بما في ذلك الفقرة ٨ منه التي تنص على إيجاد تدابير لتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة . ومازال هذا مهماً جداً في هذه المرحلة .

ولايزال الشرق الأوسط ككل أكثر مناطق العالم تفجراً في الوقت الراهن ؛ فالمظالم الطويلة الأمد ، التي اشتدت حدتها لسنوات ، زادها سوءًا سباق تسلح متصاعد في المنطقة تسبب في وجود ترسانة مهلكة من أسلحة الدمار الشامل . وفي الأجل الطويل ، لن يحل سلام دائم في الشرق الأوسط إلا عندما تحكم مبادىء القانون الدولي العلاقات بين الدول ، وتحل المنازعات بالوسائل السلمية ، وتتحقق آمال المحرومين من حقوقهم ، ويتوطد أمن المنطقة والترتيبات الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الأطراف في المنطقة .

ثالثاً

قيل إنه لمرتين في هذا القرن ، بعد حربين مدمرتين ، لم تتحقق بالكامل إمكانات إقامة نظام عالمي للسلم . وبالطبع ، ليس هناك شك في أن إنشاء المنظمة العالمية واعتماد ميثاقها وتصفية الاستعمار وقبول المعايير العالمية لحقوق الإنسان ، من حيث المبدأ ، هي في الواقع تحولات جديدة في مجرى التاريخ . ومع ذلك تبقى الحقيقة الماثلة في أنه لم يجر وضع استراتيجية متماسكة للسلم . وليست هناك حاجة إلى ذكر أسباب هذا العجز ، إلا أن الشيء الذي لا خلاف عليه هو أن لدينا الآن فرصة فريدة لوضع مثل هذه الاستراتيجية .

إن الاستفادة من هذه الفرصة تقتضي وجود إرادة سياسية مجددة وتفكير طويل الأجل غير متأثر بتصورات اللحظة ومشاغلها . وهناك حاجة أيضاً إلى فهم واضح للوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق السلم وحفظه وإقامته . ولا بد من مواصلة السعي في هذه المسارات الثلاثة المتراكبة بنفس القدر من التصميم . وكما سبق لي أن ذكرت ، يتوقف تحقيق السلم أو حل المنازعات على الجهود التي تبذل في سبيل ذلك . إن إتاحة الوقت وتوفير المناخ لتسوية الخلاف المترتب عليه نزاع ما يعتبران دائماً ، بالطبع ، ضرورة مباشرة ، وهذا هو الأساس المنطقي لعمليات حفظ السلم بمفهومها التقليدي . غير أن هذا قد يؤدي إلى إضاعة الوقت إذا لم يصحبه حل للنزاع عن طريق التفاوض والاضطلاع بعملية لتنفيذ ذلك الحل ، إذا لزم الأمر ، أو لم يؤد مباشرة إلى ذلك . ويعد هذان العنصران جزءًا من الجهد الأكبر الذي يرمي إلى إيجاد الظروف المؤدية إلى تخليص مطالبات الدول أو مصالحها المتضاربة من طابعها العدائي العنيف .

وعلى مر أربعة عقود ، كان هناك العديد من الحالات التي تبين أن القيام فيها بعمليات للأمم المتحدة أمر ضروري . وأية عملية تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلم هي ، من ناحية الجوهر ، عملية يضطلع بها بموافقة الأطراف المعنية وتنطوي على وزع أفراد عسكريين دوليين خاضعين لقيادة موحدة ترتبط بها عناصر مدنية ، بحيث يعمل الجميع تحت سلطة المنظمة وطبقاً لقواعدها من أجل وقف القتال أو تجنبه ، والمساعدة في تسهيل التوصل إلى تسوية أو في تنفيذ تلك التسوية . ولأن موافقة الأطراف المعنية لها أهمية بالغة بالنسبة للولاية التي تنطوي عليها هذه العمليات ، فإنه يجب التمييز بين هذه العمليات من ناحية ، والتدابير المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، من ناحية أخرى .

وابتداءً من عام ١٩٤٨ ، قامت الأمم المتحدة بعمليات بلغ عددها ١٨ عملية ، واضطلع بخمس من هذه العمليات خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . وفي الواقع فإن دور المنظمة خلال السنوات الأخيرة في الاضطلاع بعمليات تجمع بين حفظ السلم وإقرار السلم قد اتسع نطاقه بشكل يدعو إلى الإعجاب . والطبيعة المركبة لهذه العمليات الأخيرة تعني أن المهام التي تنطوي عليها هذه العمليات قد تضاعفت . وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا يشكل مثلاً واضحاً لقيام أعداد كبيرة من العناصر المدنية وعناصر الشرطة بالعمل معاً ، هي والعناصر العسكرية ، لكفالة تنفيذ عملية معقدة لتحقيق السلم بإشراف ومراقبة من الفريق . والمهمة الحساسة التي اضطلع بها في نيكاراغوا توضح أيضاً الأشكال العديدة التي يمكن أن تتخذها المهام التي توكلها الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة للأمانة العامة .

والظروف اللازمة لضمان نجاح هذه العمليات لاتزال كما كانت عليه دائماً وهي : تحديد ولاية دقيقة ممكنة التحقيق ، وموافقة وتعاون الأطراف المعنية ، وثبات الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن ، واستعداد الدول الأعضاء للإسهام بأفراد ، ووضع ترتيبات مالية ملائمة . وتحقيق هذه الظروف جميعها يقتضي توفر الثقة . فوجود شكوك بالنسبة لأي ظرف من هذه الظروف قد يضر بعملية ما ، ويعرّض أمن الأفراد العاملين للخطر ، ويهدد السلم ، ويؤدي إلى خسائر في الأرواح بل وإلى تخريب الغرض من العملية . وعلاوة على هذا فإن القيام بعملية كبيرة ومعقدة مثل العملية التي اضطلع بها في ناميبيا ، وهي عملية سيتقرر ، على الأرجح ، القيام بها في السلفادور والصحراء الغربية وكمبوديا ، تحتاج إلى تخطيط وإعداد طويلين ، بينما يكتسب تنفيذ التسوية صفة الاستعجال بمجرد الموافقة عليه . والتوفيق بين هذين الاشتراطين في ظل الظروف الإدارية والمالية الحالية للمنظمة أمر بالغ الصعوبة ، إذ يُطلب منا تنفيذ أعمال أكثر بموارد أقل ، بل إن تقديم هذه الموارد الأقل يتأخر كثيراً في بعض الأحيان .

ومقدار العجز والخطر الناجمين عن الفرق بين المسؤوليات والموارد هو في هذه الحالة أكبر مما هو في أية حالة أخرى . وإني أناشد الدول الأعضاء أن تستعرض من جديد مقترحاتي الداعية إلى إنشاء رصيد احتياطي من معدات ولوازم حفظ السلم ، وتخصيص أفراد عسكريين ، وضمان وسائل الدعم السوقي والتكنولوجي اللازم ،

وزيادة صندوق رأس المال العامل ، وضمان توفر مساهمات نقدية . ومن المرتأى أيضاً أن يُمنح الأمين العام مقدماً ، في بعض الحالات ، سلطة ربط الأموال لكي يتمكن من الإعداد للعملية خلال فترة زمنية مقبولة من الناحية السياسية . والفكرة من هذا هي أننا قد وصلنا إلى مرحلة أصبحت فيها حدود الارتجال واضحة جلية .

ومن وجهة النظر الإدارية ، لا بد من تنسيق عمليات صيانة السلم تنسيقاً دقيقاً سواء في المقر أو في الميدان . وتحقيقاً لهذا الغرض ، أنشأت داخل الأمانة العامة فريقاً من كبار الموظفين للتخطيط والرصد .

إن تزايد الحاجة إلى حل المنازعات ، والنجاح اللافت للنظر الذي حققته العمليات التي اضطلع بها في ناميبيا ونيكاراغوا ، واحتمال القيام بعمليات في السلفادور والصحراء الغربية وكمبوديا ، كلها أمور شجعت على التفكير في إمكان توسيع نطاق مبادىء عمليات الأمم المتحدة كي تشمل حالات أخرى غير مطابقة للحالات التي شملتها العمليات التي اضطلع بها حتى الآن . وإنني أعتقد أن هناك حاجة إلى بعض التحذيرات بشأن هذه النقطة . فبغض النظر عن أن عمليات الأمم المتحدة تحتاج إلى إذن من الجهاز المختص ، فإنها ليست مناسبة إلا في الحالات التي تحقق معايير معينة . فأولاً ، لا توجه الدعوة إلى القيام بمثل هذه العمليات ، أساساً ، إلا في الحالات التي لها بُعد دولي واضح . وثانياً ، إذا كانت هذه العمليات تنطوي على رصد عملية انتخابية أو استفتاء ، وجب أن تغطي العملية الانتخابية بكاملها وذلك من أجل كفالة توفير ظروف الإنصاف وعدم التحيز . وعندما يكون وجود الأمم المتحدة في عملية انتخابية لدولة تمر بمرحلة حاسمة في تاريخها السياسي مطلوباً من جانب الحكومة المعنية وموافقاً عليه من جانب الجهاز المختص التابع للأمم المتحدة ، فلا بد من وجود تأييد عام وواسع النطاق في هذه الدولة لقيام الأمم المتحدة بمثل هذا الدور . وثالثاً ، لا يمكن القيام بعمليات للأمم المتحدة إلا عند نقاط محددة بوضوح في الموقع وفي الاستراتيجية وليس في حالات طبيعتها غير محددة .

ومع أن نجاح العمليات التي قامت بها الأمم المتحدة هو نجاح مشجع ، وعلى الرغم من اتساع مجال التطبيقات الممكنة لهذه العمليات ، فإن مسؤولية التوصل إلى حلول بالتفاوض للمنازعات الدولية أو الالتزام بقبول الشروط التي يحددها مجلس الأمن لتلك التسويات تقع على عاتق الأطراف المعنية . وقد أكد رئيس مجلس الأمن ، في بيان أدلى به مؤخراً ، أن القيام بعملية لصيانة السلم هو في الأساس إجراء مؤقت وأن الولاية الخاصة بمثل هذه العملية ليست قابلة للتجديد تلقائياً . وقد بينت الخبرة المكتسبة أن مجرد مواصلة عملية لصيانة السلم لا تؤدي في حد ذاتها إلى التحرك نحو تحقيق تسوية . ومع أن هذا التفكير لا يدعو إلى الارتياح فإنه لا يمكن رفضه على هذا الأساس .

ويمثل تنظيم الجهود المبذولة لصيانة السلم في جميع حالات النزاع التي لم يوجد لها حل تحدياً رئيسياً في هذه المرحلة التي بلغناها من تطور المجتمع العالمي . وتوجد الآن حاجة واضحة لتسخير جميع القدرات الدبلوماسية المتاحة لإيجاد حل عادل ودائم للمنازعات التي تهدد السلم أو تعرضه للخطر . وهذه القدرات لا تستخدم ، عن طريق الأمم المتحدة فقط ، ولا تحتاج إلى أن تستخدم دائماً بهذا الشكل .

فالوساطة الطوعية من قِبَل دول أعضاء ، خارج نطاق الأمم المتحدة ، تعد وستظل دائماً ، إحدى وسائل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وكذلك إحدى الطرق التي تبين بها الحكومات سياساتها الخارجية وتستخدم نفوذها أو تعززه . إلا أن ما يتعين بحثه بدقة هو إلى أي حد نجحت الجهود المبذولة بصورة مستقلة عن الأمم المتحدة لحل المنازعات الإقليمية الكبرى في اجتياز المسالك المتشابكة والتقليل من الخلافات بين أطراف النزاع بالقدر اللازم لبدء مفاوضات مفيدة . والمسألة المطروحة هنا ، تتعلق بالإمكانات المتاحة لبذل جهد متعدد الأطراف مركّز ومنظم مقارنة بالبدائل المتوفرة .

ويبدو أن هناك انطباعاً مازال عالقاً بالأذهان بأن المبادرة الدبلوماسية التي تتخذها دولة عضو معينة أو منظمة إقليمية ما ، مستغنية في ذلك عن إجراءات الأمم المتحدة ، تكون أحسن وأسرع وأنجع على الأرجح من المبادرة التي تتخذ عن طريق الأمم المتحدة . وأقل ما يمكن قوله عن الأدلة المتوفرة على ذلك حتى الآن هو أنها غامضة ، إن لم تكن مثبطة تماماً للهمم .

إن ما يميز معالجة نزاع ما عن طريق الأمم المتحدة هو أن ذلك يتيح فرصة للتعبير الكامل عن جميع المصالح والآراء ذات الصلة بالموضوع ولا يسعى إلى تجاهل أي جانب حيوي من جوانب حالة ما ـ بما في ذلك جانب العدل وحقوق الإنسان ـ للإسراع في حلها . وعلاوة على ذلك ، استخدمت الأمم المتحدة بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة ، في مشاورات مجلس الأمن وفي ممارسات الأمين العام لمساعيه الحميدة ، أساليب أتاحت تفادي المناقشات غير المفيدة وتوضيح السبل التي يمكن بها السعي إلى إيجاد حلول دائمة . وينبغي أن يكون من الواضح الآن أن الأمم المتحدة أكثر من منتدى للمناقشة ؛ فهي أيضاً مكان أو أداة للمفاوضات الهادفة .

والمطلوب هنا من الدول الأعضاء ، وبخاصة أكثرها نفوذاً ، هو قدر أكبر من التفهم . ورغم كل ما أحرزته الأمم المتحدة مؤخراً من نجاح في حل المنازعات ورغم الدور الكبير الذي تؤديه في إدارة الأزمات ، فستظل مهددة بأن تتجاوزها الدول الأعضاء وتنحيها جانباً إذا اختارت هذه الدول ، بصورة فردية أو ضمن مجموعات إقليمية ، أن تقوم سعياً وراء مصالحها ، بجهود غير منسجمة مع جهود الأمم المتحدة أو مع مبادىء الميثاق . وهذا أمر لا يتعلق بالحفاظ على هيبة المنظمة بقدر ما يتعلق بتفادي التنافر والتشتت

والتجزئة في الجهود السلمية . وإن بروز روح جماعية بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يوفر ضماناً أساسياً ضد هذا الخطر ، ولكن الاتفاق بين الدول الكبرى ينبغي ، كما ذكرت ذلك في تقرير السنة الماضية ، أن يصحبه دعم أغلبية الدول الأعضاء إذا أريد أن يكون له الأثر المطلوب على الوضع العالمي . إن التأييد الطوعي لقرارات مجلس الأمن من قِبَل المجتمع الدولي هو أفضل ما يدحض أي انطباع قد يبعث على القلق بأن الشؤون العالمية تسيّرها هيئة إدارة .

وبالإضافة إلى هذا ، أعتقد أن قدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم ستتعزز بدرجة كبيرة إذا كان لمجلس الأمن برنامج سلمي لا يقتصر على البنود المدرجة رسمياً على جدول أعماله بناءً على طلبات الدول الأعضاء ، وإذا عقد اجتماعات دورية لاستقصاء ما يجري على الساحة السياسية وتحديد نقاط الخطر التي تتطلب دبلوماسية وقائية أو استباقية . وحيث إنه لا يتعين بالضرورة نشر محاضر تلك الاجتماعات ، فإن من شأنها أن تشجع على إجراء مناقشات صريحة بدون دفع أطراف المنازعات إلى اتخاذ مواقف متصلبة . كما أن ذلك يمنع أن تكون تقارير الأمين العام إلى تلك الاجتماعات مجرد إنفاذ منه للمادة التاسعة والتسعين من الميثاق . ولا فائدة ترجى من إثقال كاهل الجهود السلمية بإجراءات رسمية عندما يكون من المستبعد أن تؤدي تلك الإجراءات إلى نتائج تفضي إلى استتباب السلم . وهناك طرق أخرى لتعزيز دور المجلس في معالجة المنازعات الناشئة تكمن في تحسين ترتيبات تقصي الحقائق ، وترسيخ وجود الأمم المتحدة في المناطق التي تتميز بعدم الاستقرار ، وإنشاء هيئات فرعية للدبلوماسية الوقائية حسب الاقتضاء .

وفي هذا الصدد ، ينبغي التأكيد مرة أخرى على عدم كفاية الوسائل المتوافرة حالياً للأمين العام للقيام ، في الوقت المناسب ، بجمع المعلومات الدقيقة وغير المتحيزة اللازمة لتفادي المنازعات العنيفة . وقد تقدمتُ باقتراحات في هذا الصدد في تقرير السنة الماضية ، وأحث الدول الأعضاء على أن تنظر من جديد في إمكانية إيجاد طرق تمكن الأمانة العامة من رصد حالات النزاع المحتملة من وجهة نظر يكون من الواضح أنها غير متحيزة . وينبغي أن تعكس استراتيجية السلم قدراً من الاعتبار لحسن التوقيت أكبر مما حظي به حتى الآن . إن قدرة المنظمة على الوساطة أو الاستقصاء ينبغي ألا تعامل كوسيلة احتياطية إلى أن يفوت أوان تفادي اندلاع المعارك .

ومتى استقصى مجلس الأمن ونظر في نزاع ما أو حالة ما يمكن أن تؤدي إلى انشقاق دولي أو أن تثير نزاعاً يصبح من مسؤولية المجلس التوصية بإجراءات أو أساليب مناسبة للتسوية . فالعوامل المسببة للشقاق والخلاف التي كانت مؤثرة في الماضي وجعلت المجلس غير قادر على اتخاذ القرارات قد اختفت الآن إلى حد كبير ونحن نواجه الآن المسألة المتمثلة في كيفية ضمان احترام أطراف المنازعات لقرارات المجلس .

وهذا يثير بدوره مسألة تحديد أفضل طريقة لمواجهة تهديد للسلم أو انتهاك للسلم أو عمل عدواني بوسائل الإقناع أو التأثير أو الضغط المشترك المتوافرة لدى مجلس الأمن . إن ضرورة أحكام الفصل السابع لنظام الأمن الجماعي الوارد في الميثاق ليست طبعاً موضع أي شك أو نزاع . فصيانة السلم ستفتقر إلى الحزم والسلطة اللازمين إذا لم يكن المجلس في موقف يسمح له بإصدار إنذارات حاسمة ومسموعة باتخاذ تدابير إنفاذ وباللجوء إلى تلك التدابير إذا لم تجْبِ إنذاراته آذاناً صاغية . إن الجو الجديد السائد في مجلس الأمن مكّن المجلس لأول مرة من ممارسة السلطة التي أوكلها إليه الميثاق ، وهذا ما أوضحته الاستجابة السريعة للتحدي الذي أوجده غزو العراق للكويت .

ومن المؤكد أن أية حالة تستدعي اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق لها خصوصيتها الذاتية . إلا أن من المسلم به على نطاق واسع ، على ما يبدو ، أن اتخاذ إجراءات من ذلك القبيل هو ملاذ أخير ينبغي ألا يعني التخلي عن بذل الجهود الدبلوماسية اللازمة للتفاوض للوصول إلى حل وفقاً لمبادىء الميثاق . وبالفعل فإن اللجوء إلى أحكام الإنفاذ ينبغي أن يكون هو ذاته قائماً بانتظام على المبدأ وعلى الإنصاف وينبغي أن يُرى أنه كذلك .

وعلاوة على ذلك ، من الواضح أن ظروف عصرنا هذا تشير إلى مقتضيات نجاح إجراءات الإنفاذ . ففي المجال الاقتصادي ، ينبغي التحسب ، بصورة شاملة ، للمشاكل الخاصة الناجمة ، بالنسبة لدولة أو أكثر ، عن تنفيذ تدابير بموجب الفصل السابع ، كما ينبغي توفير علاجات سريعة لها . والمادة الخمسون تسلم بهذه الحاجة . وفي الظروف السائدة اليوم ، وهي ظروف متشعبة ومترابطة بدرجة أكبر بكثير مما كانت عليه منذ أربعة عقود ، ينبغي مواجهة الآثار التسلسلية للإجراءات الاقتصادية . وفي المجال السياسي ينبغي أن يكون من الواضح أن جميع تدابير الإنفاذ صادرة عن التزام جماعي ، وهذا يتطلب وحدة هدف كاملة على النحو الذي يحدده المجلس ويفرض انضباطاً خاصاً به . ودور لجنة الأركان العسكرية في وضع خطط لاستخدام القوة المسلحة محدد بوضوح في المادتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين من الميثاق . وعلاوة على ذلك ينبغي تطبيق تدابير الإنفاذ بحيث لا تسفر عن نتائج اقتصادية أو اجتماعية غير مقصودة يمكن أن تتجاوز نطاق المنطقة المحددة للتدخل وتحبط الهدف الأصلي للإجراء الذي اتخذه المجلس .

وينبغي أيضاً تشجيع حكم القانون في الشؤون الدولية باللجوء بدرجة أكبر إلى محكمة العدل الدولية ليس فقط للبت في المنازعات ذات الطابع القانوني وإنما أيضاً لتقديم الفتاوى بشأن الجوانب القانونية لنزاع ما . وتأذن المادة السادسة والتسعون من الميثاق للجمعية العامة ومجلس الأمن أن يطلبا فتوى من ذلك القبيل من المحكمة . وأعتقد أن توسيع نطاق هذه السلطة لتشمل الأمين العام من شأنها أن تزيد كثيراً من وسائل إيجاد الحلول السلمية لحالات

الأزمات الدولية . وقد استوجبت هذا الاقتراح علاقة التكامل بين مجلس الأمن والأمين العام وما تتطلبه جميع الحالات تقريباً التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين من ممارسة نشيطة للمساعي الحميدة من قِبَل الأمين العام .

رابعاً

إن بناء صرح السلم وتهيئة ظروف الاستقرار في عالم التسعينات سيتطلبان استجابات مبتكرة للتحديات الأمنية التي تختلف في نوعها اختلافاً جذرياً عما ووجه منها في الماضي . على أن الجهد سيكون ضائعاً إلا إذا أرسي بصورة راسخة على مبادىء الميثاق وكان مفهوماً على هذا الأساس . ورغم أن بعض النماذج القديمة لم يعد ممكناً استخدامها وأن بعض مدارس الفكر التقليدية أصبحت غير ملائمة الآن ، فإن مبدأي السلوك الأخلاقي الدولي وحقوق الإنسان لايزالان ساريين .

وفي عدد متزايد من الحالات اليوم ، لم تعد الأخطار التي تهدد السلم الوطني والدولي قابلة للفصل بينها بنفس القدر من اليسر الذي كانت عليه من قبل . إذ أن الصراع الأهلي في عدد غير قليل من البلدان ينزل خسائر فادحة في الأرواح البشرية وتكون له مضاعفات تتجاوز الحدود الوطنية . والظروف في كل حالة تتباين . ومن الأمثلة التي تثير الجزع تفكك مؤسسات الحكومة وتفسخ المجتمع في بلد والمجازر الجنونية في بلد آخر . كذلك فإن النزعة الانفصالية ، وهي ليست بأي حال من الأحوال ظاهرة نادرة ، تسبب ضغوطاً على كل من البلد المعني مباشرة وعلى جاراته المباشرات . والفوضى في دولة ما تعني هجرات جماعية تسبب عدم استقرار في دولة أخرى . وهناك أيضاً الإرهاب والاتجار بالمخدرات اللذان يتجاوزان الحدود ، مثلهما في ذلك مثل الكوارث البيئية . أضف إلى ذلك أن تصاعد الحس بالهوية العرقية أو اللغوية أو الدينية يزعزع استقرار بعض التكوينات الوطنية القائمة ، في حين أن الانهيار الاجتماعي الذي يعقب الإجحاف الاقتصادي وكذلك الشرّين التوأمين وهما الفقر والاضطهاد ، تؤدي إلى تمزيق نسيج السلم .

ويبدو أن الحقبة التي نحن على أعتابها الآن قد تشهد تعرّض مؤسسة الدولة الأمة لتجربة أقسى من أية تجربة أخرى واجهتها في تاريخها . ذلك أن قوى متباينة تتجاذبها في اتجاهات متباينة . ففي البيئة المستقرة سياسياً ، تعمد الدول إلى تشكيل كلٍ عملي أكبر . والمثال البارز على ذلك هو الدمج المتوقع لاقتصادات الـ ١٢ دولة الصناعية في أوروبا الغربية عام ١٩٩٢ . وإذا وضعنا في الاعتبار درب الحروب الضروس المتكررة الذي سارت عليه النزعة القومية في أوروبا حتى أواسط هذا القرن ، اتسمت إعادة التشكيل هذه بمغزي هام بالنسبة لعملية التطور السياسي للمجتمع العالمي بأسره . على أن هناك ، على الجانب الآخر ، عدداً غير قليل من الدول يواجه خطر الانحلال ، إذ تعمل مجموعة مختلفة من العوامل السياسية أو الاقتصادية أو المتعلقة بحقوق الإنسان على إضعاف الشعور بالانتماء الوطني . وفي حالات كثيرة ، يقلل من مناعة الهياكل الهشة للدولة انعدام المحاسبة الديمقراطية أو المغالاة في المركزية . وتنحو القومية المتطرفة والخصومة الاثنية العنيفة وكره الأجنبي والتحيز العنصري أو الثقافي إلى ملء فراغ سيكولوجي يوجده شعور مدرك بالحاجة إلى الشرعية أو العدالة الاجتماعية . ولا يفوتنا في هذا السياق أن نذكر أن هذه العناصر المزعزعة للاستقرار ليست مقتصرة على منطقة بعينها من العالم . والواقع أنها أدت في النصف الأول من هذا القرن إلى عواقب وخيمة في أوروبا . وهي إن لم تعالج بالطرق المنصوص عليها في الميثاق قد تنشر الدمار في أجزاء أكبر من العالم .

وعلى صعيد مختلف ، فإن القوى الاقتصادية تجعل الدولة الأمة أكثر اعتماداً على التعاون الدولي . ذلك أنها لا تسمح بذلك الشعور من الاكتفاء الذاتي الذي يمكن للنزعة القومية أن تنتعش فيه أو للنزعة الانعزالية أن تقوم عليه . وهذا ينطبق على حالات الرخاء مثلما ينطبق على ظروف الحرمان . في الحالة الأولى حيث الاستثمار آخذ في اكتساب الصفة عبر الوطنية بصورة متزايدة وحيث التحالفات الأفقية بين الشركات في مختلف البلدان تؤثر بمزيد من الثقل على الإنتاج والتسعير وتدفق الموارد ، وإلى حد ما ، على العمالة ، يصبح من الأصعب كثيراً على الحكومات أن تجعل الاقتصادات الوطنية مستقرة دون أن تنسق السياسات فيما بينها . كذلك لا يمكننا تجاهل الآثار الممزقة التي يخلّفها التنافس الاقتصادي العدائي . وفيما يتعلق بالبلدان الأقل حظاً ، فإن مجرد كونها معتمدة على المساعدات الاقتصادية الخارجية يؤدي إلى نتائج سياسية عميقة الجذور . وفي أغلب الأحيان يكون للظروف التي توجد فيها تأثير مباشر على حالاتها الاجتماعية .

أما الطريقة التي ستؤثر بها هذه العمليات على الهيكل السياسي للعالم ، وهل ستتمكن الدولة الأمة من امتصاص الضغوط الجديدة والمرور ، في أثناء ذلك ، بعملية تغيير ، وإلى أي مدى في المستقبل سيدوم الترتيب الحالي للدول ، فهي أسئلة تصعب الإجابة عليها ولكن ليس من الحكمة تجاهلها . على أن من الواضح أن القومية ستصبح غير قادرة على دعم هياكل الدول إذا كانت مناوئة للتعاون الدولي أو إذا أصبحت بليدة الحس تجاه الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان .

ويعتقد البعض أن بوسع الأمم المتحدة أن تضع خطة متكاملة للتصدي لهذه التحديات . ومع أنه يمكن ، من الناحية النظرية ، التفكير في وضع مثل هذه الخطة ، فإنها لن تكون عملية في الواقع العملي مع نشوء حالات متباينة الطابع . هذا علاوة على أنه لا يمكن علاج كل علل المجتمعات بالعمل المتعدد الأطراف . ذلك أن المبادىء التشغيلية لهذا العمل تنبع من كامل معنى الأمن في زماننا ، ومن صلة التطورات الاقتصادية والاجتماعية بقضايا الأمن ، ومن

ضرورة توقع المشاكل واتقائها ، والمساعدة في التخفيف منها إذا حدثت ، والحفز على اتخاذ تدابير تصحيحية لمنع تكرارها . وهذا يعني رقابة عالمية سريعة وشاملة وفعّالة وليس وضع مخطط رئيسي ، وهو يعني أيضاً رصد الاتجاهات عبر الوطنية وتطوير سلطة الأمم المتحدة إلى المستوى الذي يتناسب مع ذلك .

وفي التصدي للأنواع الجديدة من التحديات الأمنية ، يمكن للترتيبات أو الوكالات الإقليمية أن تقدم مساعدة قيمة للغاية . وهذا يفترض مسبقاً وجود علاقة بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية التي يتوخاها الفصل الثامن من الميثاق . وفي حالات عديدة يكون تخفيف حدة التوترات بين الدول والتسوية السلمية للمنازعات المحلية من الأمور الملائمة للعمل الإقليمي . إلا أنه يشترط في ذلك أن تكون جهود الوكالات الإقليمية منسجمة مع جهود الأمم المتحدة ومتفقة مع الميثاق . وهذا ينطبق بنفس المقدار على الترتيبات الإقليمية في كل مناطق العالم ، بما في ذلك الترتيبات التي قد تنشأ في أوروبا . وعلاوة على ذلك فإن المطلب المنصوص عليه في المادة الرابعة والخمسين من الميثاق يجب أن ينظر إليه لا على أساس أنه مسألة شكليات وإجراءات بل على أنه متصل بجوهر جهود السلم . فإن كانت الاستجابات الإقليمية للحالات التي تؤثر على صيانة السلم والأمن الدوليين والمبادرات الإقليمية لمعالجتها مؤيدة للخطوط السياسية العامة التي تبنيها الأمم المتحدة ولا تؤدي إلى تجنب الأمم المتحدة ، مهما كان ذلك عن غير قصد ، فإن تماسك استراتيجية السلم لا بل وفعاليتها سيزدادان كثيراً . وهنا أكرر أن الميثاق ككل وليس عناصر معزولة منه هو الذي ينبغي أن يكون له تأثير على الحالة العالمية .

وثمة عناصر كثيرة غير ملموسة ينطوي عليها مجهود إقامة نظام للسلم عادل ومستقر يمكن للحنكة السياسية العالمية أن تتبينها . غير أنه تم ، من خلال عمل الأمم المتحدة ، تحديد بعض الأولويات بوضوح . إن تخفيض مستوى الأسلحة والقوات المسلحة الموجودة تحت تصرف الدول ، وإقامة نظام قانوني عالمي لحقوق الإنسان ، والاستجابة المتضافرة للتحدي الذي يمثله تدهور البيئة والانفجار السكاني ، وقيام علاقات اقتصادية أكثر إنصافاً بين الدول ومعالجة المشاكل الاجتماعية العالمية ، هي الحتميات الرئيسية للحالة الراهنة . ولها كلها تأثير على السلم .

خامساً

إن التحسينات السريعة التي طرأت على العلاقة بين الشرق والغرب أخذت تؤدي إلى تكوين حالة جديدة للأمن على الصعيد العالمي . فلقد دخلت تدابير نزع السلاح أخيراً حيز الإمكان ، وهو هدف سعى المجتمع الدولي لتحقيقه منذ أمد طويل .

فنحن نشهد حالة تجاوزت فيها خطى التطورات السياسية السريعة التقدم الحذر في مفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح . فالنظريات التي سادت الفكر والتخطيط في الميدان العسكري طوال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية فقدت أهميتها وانطباقها فجأة . وبالتالي يلزم إنشاء أجهزة مناسبة للأمن لكي تحل محل استراتيجيات المجابهة التي سادت في الماضي .

إن أهمية العملية الحالية تتجاوز إلى حد بعيد مجرد أرقام الأسلحة والقوات المسلحة المعنية . فمن المسلم به على نطاق واسع الآن أن عملية إقامة نظام لتدابير بناء الثقة لا غنى عنها من أجل إزالة الريبة والأحكام الخاطئة اللتين ظلتا تشكلان السببين الجذريين لسباق التسلح . وقد أضفى هذا الاعتراف معنى جديداً وصدقاً واقعياً على مبدأ البحث عن الأمن غير المنقوص بمستويات من الأسلحة والقوات المسلحة تقل بالتدريج .

بيد أنه سيكون من السذاجة والخطورة أن نزعم أننا أبحرنا عبر الأمواج الهائجة وصرنا نتمتع الآن بالحماية من المجهول . فكما أظهرت التطورات الانفجارية التي حدثت في منطقة الخليج الفارسي بشكل حاد خلال الأسابيع القليلة الماضية ، لايزال يتعين التصدي الجريء للعديد من التحديات قبل أن يصبح في الإمكان القول بأن الاتجاه الإيجابي الحالي قد صار غير قابل للانعكاس وعالمياً حقاً . فثمة بضعة شواغل طويلة الأمد لاتزال تعوق العلاقات السلمية ، بينما أضيفت شواغل جديدة إلى جدول الأعمال الدولي . ومع ذلك فإن مطلع عقد التسعينات يتيح فرصة للحد من الأسلحة ونزع السلاح لا نستطيع تبديدها .

ولاتزال المسألة الطاغية ، ألا وهي مسألة الأسلحة النووية ، تثير قضية معقدة في المعادلة الاستراتيجية . بيد أن ثمة ثلاثة شواغل تستحق التأكيد عليها في هذا السياق .

فالشاغل الأول هو الأهمية الحيوية لإحراز تقدم في عملية المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بإجراء تخفيضات عميقة في الترسانات الاستراتيجية لهذين البلدين . وينبغي بمرور الزمن توسيع نطاق هذه العملية بحيث تشمل سائر أنواع الأسلحة النووية ، بما في ذلك أسلحة الدول النووية الأخرى . فمادامت السياسات المعلنة لبعض الدول تنأى عن فكرة العالم الخالي من الأسلحة النووية ، فسيكون من العسير تصور القضاء على كافة أنواع الأسلحة النووية . بيد أن مجرد تهيئة مناخ معنوي وسياسي تعتبر فيه هذه الأسلحة بمثابة وصمة وكذبة لم يعد ضرباً من ضروب الخيال .

والشاغل الثاني يتعلق بوقف تجارب الأسلحة النووية ، وهو أمر لاتزال توجد اختلافات بصدده . وبالتالي ينبغي أن يظل إبرام معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب هو الهدف الرئيسي ، وريثما يتم ذلك ، ينبغي ويمكن إحداث تخفيض كبير في عدد التجارب التي تجرى كل سنة وفي قوة كل منها .

وأما الشاغل الثالث فينصب على الضرورة الحاسمة للمحافظة على نظام قابل للاستمرار لعدم انتشار الأسلحة النووية . ومنذ إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ ، ظلت التجربة تكشف عن أوجه القصور . إذ يمكن التسليم بأن المعاهدة ، من نواح معينة ، تفرض التزامات غير متماثلة . بيد أنه ينبغي التمسك بهدفها الأساسي المتمثل في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وتعزيز هذا الهدف لكونه لم يتم بعد استنباط ترتيبات أفضل .

ونحن إذ نرحب بخفض المخزونات النووية ونأمل في أن يعقبه المزيد من التخفيضات ، مما يفضي في نهاية المطاف إلى التخلص من تلك المخزونات ، فإن من غير المعقول التغاضي عن ظهور أي دولة جديدة حائزة للأسلحة النووية ، سواء أكان هذا الظهور محتملاً أو غير معلن . ومما لا شك فيه أنه ينبغي تلبية اهتمامات الأمن الوطني المشروعة للدول الأعضاء بشكل تام ، ولكن حيازة الأسلحة النووية من قِبَل دول إضافية سيكون في خطورة استمرار سباق التسلح النووي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية . لذلك ينبغي أن تكون إقامة حواجز فعَّالة ضد انتشار الأسلحة النووية ، بجميع جوانبها ، مسألة ذات أولوية عليا . وفي هذا الصدد ، نرحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي تلتقي فيها مصالح الدول المعنية وحيثما وجد دعم دولي واسع النطاق لإنشائها .

ولا يمكن ولا ينبغي لأهمية قضية الأسلحة النووية أن تصرف الانتباه عن أسلحة التدمير الشامل الأخرى ، التي لاتزال سبباً في قلق عميق وواسع الانتشار . فلقد انتشرت الأسلحة الكيميائية انتشاراً مفزعاً ، وثمة خطر مرعب يتمثل في استخدامها فعلاً في المنازعات . ولهذا فإن القضايا الأساسية التي ينطوي عليها الأمر وضعت على رأس قائمة البنود التي بحثت في المفاوضات المتعددة الأطراف هذا العام . بيد أن الطفرة التي كنا نأمل فيها جميعنا لم تتحقق حتى الآن . ويمكن تذليل العقبات المتبقية بالتوفيق الحصيف ، بالإضافة إلى التركيز على الهدف الأساسي . ومن شأن الاجتماع الذي اقترح عقده لمؤتمر نزع السلاح على المستوى الوزاري أن يسهم في تحقيق هذا الهدف ، إذا ما أعد له الإعداد الكافي . لذلك ينبغي أن يتم على جناح السرعة إنجاز الأعمال اللازمة لعرض الاتفاقية لكي تنضم إليها جميع الدول الأعضاء على سبيل الاستعجال . وسيكون هذا الإجراء هو أنجع طريقة لإزالة الخطر المحدق بالبشرية من جرّاء حيازة الأسلحة الكيميائية .

وبعد وقت طويل اقتربت البلدان الصناعية الحائزة لأكبر حشد من الأسلحة التقليدية من التوصل إلى اتفاقات في فيينا بشأن إجراء تخفيض كبير لهذه الأسلحة . بيد أن هذا الاتجاه الإيجابي لم ينعكس في أجزاء أخرى من المعمورة . فالنفقات العسكرية للبلدان النامية قدرت منذ عهد قريب بما يقرب من خُمس ميزانيات الحكومات المركزية . وخلال الفترة التي شهدت انشغال تكتلات الدول الكبرى بسباق تسلح لا حد له ، نظراً لتوترات مزمنة ، كان من العسير أن يقال إن على البلدان النامية أن تشرع في عملية نزع حقيقي للسلاح . والآن ، وقد تغيرت الحالة العالمية إلى الأفضل ، ينبغي أن يكون بالإمكان أن تسعى البلدان إلى تحقيق أمنها بالمستويات الأدنى الممكنة للقوات المسلحة والأسلحة .

وحيث إن جميع البلدان النامية تقريباً مستوردة للأسلحة إلى حد كبير ، فإنه يمكن القول بأن انخفاض عمليات نقل الأسلحة في السنوات الأخيرة يمثل اتجاهاً إيجابياً . بيد أن هذا الانخفاض في واردات الأسلحة يعود في الأساس إلى الصعوبات الاقتصادية الحالية التي تعانيها البلدان النامية لا إلى تغييرات جوهرية في مواقفها الدفاعية . فالشرط المسبق الأساسي لإجراء تخفيضات في المخصصات العسكرية وعمليات شراء الأسلحة هو إحداث تغيير في المناخ السياسي يتميز بخفض المنازعات المحلية والتسوية السلمية لهذه المنازعات ، وكذلك استحداث تدابير إقليمية لبناء الثقة .

وبالنظر إلى تخفيضات الأسلحة الكبيرة المرتقبة في أوروبا ، يعتبر نقل فائض الأسلحة إلى أجزاء أخرى من العالم احتمالاً مزعجاً . ويضفي هذا الاحتمال بدوره المزيد من الإلحاح على السعي لإيجاد طرق لكبح جماح عمليات النقل هذه ؛ وينبغي لجميع الدول التي تزود غيرها بالأسلحة أن تضع نصب عينيها مسؤوليتها في هذا الصدد . وإنني أحث على إيلاء اعتبار جاد لمسألة إنشاء سجل دولي لعمليات نقل الأسلحة كخطوة أولى نحو كبح جماح ما أصبح يشكل تجارة مزدهرة .

وبالطبع ، فإن مما له أهمية حيوية أن تتاح للبلدان النامية إمكانية الوصول غير المعاق إلى فوائد العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة ؛ على ألا يؤدي ذلك إلى الاستعاضة عن سباق التسلح الكمي بسباق تسلح نوعي وإلى استخدام الأسلحة التكنولوجية الرفيعة المستوى على نحو يفضي إلى زعزعة الأمن الإقليمي بل والأمن العالمي . وأقترح أن يقوم المجتمع الدولي ببذل جهد خاص لإيضاح المسائل الهامة التي ينطوي عليها هذا الأمر وبوضع مبادىء توجيهية واضحة ومنصفة تكون مقبولة للجميع . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إزالة قدر كبير من الخوف في عدد كبير من البلدان التي تتأثر بالسياسات التصديرية التي ينتهجها مصدرو التكنولوجيا الآن .

ولربما تكون عملية الانتقال من الاقتصادات العسكرية إلى الاقتصادات المدنية مدعاة للقلق وسبباً في عدد من الاختلالات الاقتصادية على المدى القصير ، ولكن لا بد لاعتبارات الفوائد الطويلة الأجل من أن تبدد المخاوف في هذا الصدد . ومن شأن زيادة تبادل الخبرات والتعاون الدولي في مجال التحول أن يساعد في عملية التكيف . وأرى ضرورة وضع طرائق وأشكال لهذه العمليات في مجال التبادل والتعاون . وقد قامت الأمانة العامة مؤخراً بتنظيم

عدة محافل لإجراء مباحثات رفيعة المستوى أدت إلى تعميق الوعي بالقضايا المشار إليها .

إن من شأن تغيير الاتجاه إلى الأفضل في مجال الحد من الأسلحة أن يوفر زخماً وإحساساً مجدداً بالهدف لدى الآلية المعنية بنزع السلاح داخل المنظمة . فلقد جُدِّد شباب هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة نتيجة ترشيد عملها في الآونة الأخيرة . وقد آن الأوان للنظر في تبسيط عمل هيئات نزع السلاح الأخرى كذلك . وهذا التبسيط لازم لتمكين المنظمة من معالجة القضايا التي تقتضي بذل جهد دولي متضافر .

سادساً

إن حل المنازعات ومراعاة حقوق الإنسان وتشجيع التنمية هي التي يتكون منها جميعاً نسيج السلم ؛ وفي حالة زوال أي منها ، فإن هذا البنيان يتعرض للتقوض .

وقد كان هذا حافزاً للأمم المتحدة عبر السنين ، سواء في تفكيرها أو في عملها . والتجربة الحالية تؤكد بشكل قوي صدق القول بأن احترام أجهزة ومؤسسات الدولة ، والتلاحم الوطني وسلامة الأجهزة السياسية أو الأيديولوجيات الاجتماعية واستمرار التنمية الاقتصادية واستقرار النظام الدولي تتوقف جميعها ، إلى حد كبير ، على مراعاة وحماية حقوق الإنسان .

ولقد شهد العام الماضي تحول حقوق الإنسان من موضوع ثانوي في الحوار الدولي إلى اهتمام غالب . وثمة وعي شديد التزايد ، في جميع أنحاء العالم ، بأنه ما من نظام اجتماعي أو سياسي بوسعه أن يستمر ، أو ينبغي له أن يستمر ، ما لم يحترم كرامة الشخص أو قيمته ، أو المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة أو بين الدول الكبيرة والصغيرة .

ومافتئت الأمم المتحدة ، منذ بدايتها ، تضطلع بوضع صكوك لحقوق الإنسان ، وإرساء معايير لقياس مستويات السلوك . ولقد زودت المجتمع الدولي بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، التي تتألف من الإعلان العالمي والعهدين الدوليين ، حيث تعد حماية الحقوق الأساسية التزاماً دائماً يحظى بالقبول . وتحت رعاية هذه المنظمة ، وضعت صكوك قانونية أخرى كثيرة لتحديد هذه الحقوق في مختلف السياقات . فإعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦ قد أرسى الأساس اللازم لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في تخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع الإنمائية من أجل تعزيز وضمان احترام هذه الحقوق وفعالية تلك المشاريع . كما أن عملية إدماج حقوق الإنسان في الاتفاقيات الدولية تتسم بالاستمرارية . وثمة اقتراح أمام المجتمع الدولي ، في هذا العام ، يتمثل في اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم . وهم فئة من أضعف وأوهى فئات المجتمع .

بيد أن الصكوك القانونية لا توفر إلا أساساً يمكن أن يستند إليه هيكل حقوق الإنسان . أما كفالة إعمال هذه الحقوق فتحتاج إلى المبادرة واللباقة واغتنام الفرص والتعاون . ولقد حدث في مرات كثيرة جداً ، على سبيل المثال ، أن اضطلع الأمين العام بمساعيه الحميدة في هذا الصدد ، في سرية تامة ، خشية فشل جهوده . وما من شك ، مع هذا ، في أن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى استرجاع حقوق الإنسان حيث يجري إنكارها أو انتهاكها هي موضع إيمان وأمل شعوب الأرض قاطبة .

والتقدم المبشر بالخير الذي وقع في العام الماضي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يجوز له ، رغم ذلك ، أن ينسينا الحقائق القاسية الموجودة في العالم الذي نعيش فيه . فنادراً ما يمر يوم واحد دون ورود أنباء بوقوع تعذيب ، أو عمليات قتل ، أو حالات اختفاء أشخاص ، أو إطلاق النار على متظاهرين غير مسلحين ، أو قمع عنيف للخارجين على النظام ، أو تمييز ، أو حرمان ، مما يشير إلى الهوة القائمة ، بين الصكوك القانونية والأحوال التي يكره إخواننا في البشرية على العيش في ظلها .

وينبغي أن يتمثل هدفنا في تضييق تلك الفجوة الكبيرة القائمة بين التطلع والواقع . فالقواعد الدولية التي تتسم بالقوة والفعالية ضرورية وإن لم تكن كافية . فعلى الصعيد الوطني ، ينبغي تعزيز وتنمية ثقافة عميقة الجذور قادرة على الإقناع في مجال حقوق الإنسان ، فضلاً عن نشر هذه الثقافة . والحملة العالمية لحقوق الإنسان ، التي شنتها الأمم المتحدة ، تسعى إلى تحقيق وعيّ مكثف بأهمية ومضمون حقوق الإنسان . وثمة برنامج آخر لتقديم الخدمات والمساعدة التقنية يرمي إلى الاستمرار في إنشاء وتشجيع تلك البنى الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني .

إن الأمم المتحدة تعتمد ، في جهادها من أجل الوفاء بتطلعات جميع المناطق في ميدان حقوق الإنسان ، على التزام المنظمات غير الحكومية وشجاعة الأفراد وتضحياتهم الذاتية في جميع أنحاء العالم . فهؤلاء الأفراد يخاطرون بحياتهم في بعض الأوقات من أجل تشجيع وكفالة حقوق الإنسان ، مما هو جدير بإعجابنا ودعمنا . ومنظمتنا ينبغي لها أن تهتم اهتماماً وثيقاً بطرق ووسائل مساعدتهم وحمايتهم ، فيما يضطلعون به من مهام ، وذلك بالإضافة إلى تعزيز الارتباط الشعبي بجهودنا الدائمة الرامية إلى إقامة نظام لحقوق الإنسان يشمل العالم أجمع .

وقد تيسرت أيضاً مسؤولية الأمم المتحدة في مجال رصد حالات حقوق الإنسان من خلال قدرة وسائط الإعلام الجماهيري ، وبخاصة من خلال أعمال المراسلين من ذوي الضمير الحي ، عن الإبلاغ عن انتهاكات قواعد السلوك . وفي حالات كثيرة ، إن لم يكن في كل الحالات يجري الإبلاغ بسرعة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ، مما يثير غضب واحتجاج كل متمسك بالتعاليم الأخلاقية . بيد أن هذا لا يشكل دائماً ردعاً فعّالاً للاستخفاف

بالمعايير المتفق عليها من قِبَل المجتمع الدولي . ويقظة المنظمة ينبغي لها أن تكفل فضح وإدانة الأخطاء البشرية المرتكبة ، وذلك لمنع تكرارها .

ومع إحراز التقدم ، تزداد المطالبات والتوقعات ، كما تستمر التحديات التي تواجهنا في التضخم . وأعتقد أن الكثير يتوقف على قدرتنا على مواجهة هذه التحديات .

سابعاً

إن ميثاق الأمم المتحدة ينظم العلاقات فيما بين الدول . والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتصل بالعلاقات بين الدولة والفرد . ولقد حان الوقت لوضع عهد لتنظيم العلاقات بين الجنس البشري والطبيعة .

وفي يومنا هذا ، تحول الناس ، في أنشطتهم الكثيرة ، إلى أعداء للطبيعة . وثمة رسالة تجيئنا اليوم من الطبيعة : إما أن تحموا الطبيعة وتعيشوا ، أو تدمروها وتبيدوا .

وقد مر عقدان الآن تقريباً منذ قيام الأمم المتحدة بإدراج مسألة البيئة في جدول الأعمال العالمي . ورغم أن تدهور البيئة لم يتوقف حتى اليوم ، فإن ثمة وعياً عالمياً بالمخاطر الشديدة التي ينطوي عليها ذلك . وتضامن الدول في مجال التصميم على مجابهة هذا التحدي الذي لا مثيل له أصبح ، في السنوات الأخيرة ، من أهم الظواهر المطمئنة . وظهور '' حب الأرض باعتبارها وطناً '' قد أدى إلى بذل جهود تعاونية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل كفالة توريث الأجيال القادمة كوكباً متجدد الحياة . ومن المسلم به الآن بشكل عام أن موارد الأرض قد تعرضت للنهب من جراء الطمع والتبديد من قِبَل المتفوقين اقتصادياً وكذلك من جراء الكفاح اليائس من أجل البقاء من جانب الفقراء .

ورغم الاضطلاع بالكثير في السنوات القليلة الماضية ، فإن الحملة الرامية إلى استعادة الصحة الإيكولوجية لكوكبنا لم تتعد بدايتها بعد . ومن الضروري بشكل واضح أن يوضع نهج يعالج تلك القضايا المتشابكة المتصلة بالبيئة والتنمية الاقتصادية على نحو يتسم بالتوازن ، مع مراعاة الاهتمامات المشروعة للبلدان النامية . واليوم ، وقد سُدت الثغرة بين الشرق والغرب وتوفر شعور باهتمام عام ، فإن ثمة فرصة طال انتظارها قد تحققت ، في الواقع ، أمام المجتمع العالمي لكي يعيد تركيز اهتمامه على جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، ويضع مخططاً يتضمن إجراءات متضافرة ترمي إلى تحقيق تنمية سليمة بيئياً وقابلة للإدامة . والمسائل المعنية في هذا الصدد تُبرز بشكل كبير مدى الترابط بين الدول ، غنيها وفقيرها . وبوسع هذه المسائل أن تؤدي بالتالي ، من منطلق طبيعتها ذاتها ، إلى حفز التصورات والمواقف التي من شأنها أن تضيق تلك الفجوة القائمة فيما بين الشمال والجنوب .

إن المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ سينظر في وضع اتفاقيات بشأن بعض القضايا الحساسة ، مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي . وسيسعى هذا المؤتمر إلى صياغة اتفاقات تتعلق بالمبادىء الأساسية لتوجيه السلوك على الصعيد الدولي وبالتعاون فيما يتصل بالبيئة والتنمية ، كما أنه سيعالج القضايا المعقدة المعنية بطريقة شاملة ومتكاملة . وكذلك سيحدد هذا المؤتمر جدول أعمال يتصل بالإجراءات الواجب اتخاذها في القرن الحادي والعشرين ، وسوف ينظر في تعزيز الآليات والعمليات المؤسسية ذات الصلة . وفي معرض إعدادنا لهذا المؤتمر ، علينا أن نزيد من جهودنا على جميع الصُعد من أجل الحيلولة دون استمرار تدهور البيئة . وفي هذا السياق ، أرحب بالنتائج المحرزة في المؤتمر المعني بالمناخ العالمي ، الذي عقد بلندن ، وكذلك في الاجتماع الذي انعقد في بيرغن هذا العام في إطار الجهد الشامل الرامي إلى القيام ، بمشاركة منظومة الأمم المتحدة ، بتعميق تفهم هذه المشكلة وتشجيع السعي لإيجاد حلول لها .

والمبادرة المتعلقة بوقف الإضرار بالبيئة لا يجوز لها بالطبع أن تقع ، في المقام الأول ، على عاتق كل بلد على حدة ، وثمة جهود يجري بذلها في الواقع على الصعيدين الوطني والدولي . وهناك حاجة إلى قيام مشاركات جديدة فيما بين الحكومات والمجتمع العلمي والصناعة ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية ، وذلك من أجل كفالة تحقيق أكبر مشاركة ممكنة في هذه الجهود . وثمة أعمال كثيرة قد اضطُلع بها أيضاً على الصعيد المتعدد الأطراف . ففي العام الماضي ، بدأ سريان بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ، الذي اعتمد في عام ١٩٨٧ . وهناك خطوة هامة قد اتخذت عندما تم الاتفاق ، بعد ذلك ، على اتخاذ تدابير إضافية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، وذلك إلى جانب إنشاء صندوق لتيسير نقل التكنولوجيا التي لا تؤدي إلى نفاد الأوزون إلى هذه البلدان .

وثمة دراسة مازالت قيد الإجراء ، تحت رعاية الأمم المتحدة أيضاً ، بشأن معدل وطبيعة وأثر تغير المناخ ، ومن المقرر أن يعقد مؤتمر في وقت لاحق من هذا العام ، مما يشكل خطوة تقدمية أخرى في مجال تحديد التدابير اللازمة لوقف ذلك التطور الخطير المترتب على ظاهرة الدفيئة . وهذه الجهود سوف تؤول في النهاية ، كما نأمل ، إلى وضع اتفاقية دولية بشأن تغير المناخ ، ومن المتوقع لهذه الاتفاقية أن تكون جاهزة للتوقيع في المؤتمر في عام ١٩٩٢ .

والدعم المتزايد الذي لقيته اتفاقية التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود ، التي اعتمدت في بازل في العام الماضي ، كان باعثاً على التشجيع . وكذلك وضعت مبادىء توجيهية إضافية في مجال التجارة الدولية في بعض المواد الكيميائية ، وذلك إلى جانب توسيع نطاق مدونات قواعد السلوك الدولية ، مثل المدونة المعنية بتوزيع واستخدام مبيدات الآفات ، وتنقيح هذه المدونات .

وثمة تدابير أخرى معروضة على المجتمع الدولي تركز على بناء شبكة للرصد والبحث وتبادل البيانات فيما يتصل ببعض القضايا من قبيل التلوث الجوي العابر للحدود. وهناك شبكة لتبادل المعلومات تتسم بالاستمرار في التوسع على الصعيد العالمي من أجل الاستجابة للتساؤلات المتعلقة بالمشاكل البيئية.

ولا يسعنا اليوم أن نتعلل بالجهل. فالطريق المؤدي إلى تحسين البيئة طريق طويل، ولكن الرحلة قد بدأت من منطلق إدراكنا لضعفنا جميعاً. والأمر في هذا المقام لا يمثل سوى تحرك من أجل البقاء.

ثامناً

إن قوى وضغوط الحياة الاقتصادية يمكن أن تقارب بين الدول أو أن تباعد بينها. وأحد التحديات الكبرى في المرحلة الجديدة هو التوصل إلى إمكانيات إقامة تعاون حقيقي إلى أبعد مدى يمكن أن تتيحه موارد العالم وقدراته. إن تحقيق السلم الدائم يحتاج بالضرورة إلى تحسين أحوال البشر. ولا يمكن أن يتحقق ذلك، بدوره، إلا عن طريق إيجاد أنماط مثمرة للتفاعل بين جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وبغية تحقيق ذلك، يتعين تجديد الالتزام، وزيادة تركيز الجهود، من أجل حفز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وتحقيقهما، لاسيما في البلدان النامية.

وعلى مدى فترة زادت على ٤٠ سنة، لم يقتصر فيها التوتر القائم بين كتلتين أيديولوجيتين على التأثير في النظم السياسية وتشكيلها، وإنما تعداها إلى العلاقات الاجتماعية أيضاً. فقد استثمر العالم موارد هائلة، مالية وإنسانية، لاستحداث أساليب بارعة تعمل على دماره. أما الآن، في عالم ما بعد الحرب الباردة، فأمامنا فرصة لوضع إطار لعلاقات اقتصادية عادلة ولترتيبات أمنية. وهذا المطلب يكتسب قدراً أكبر من الأهمية في الوقت الحاضر الذي حل فيه خطر التوترات العالمية والإقليمية التي ترجع إلى عوامل اقتصادية واجتماعية، محل الخلافات الأيديولوجية بين الشرق والغرب. إن أحد وجوه الأزمة الحالية في الشرق الأوسط يذكرنا تذكيراً مفزعاً بالآثار الممزقة التي يمكن أن تترتب على عدم الاتفاق على سعر وتوريد سلعة أساسية حيوية.

إن الثمانينات تشهد على تحول وعد الستينات والسبعينات بتحقيق رخاء اقتصادي وتقدم اجتماعي إلى سراب. ولئن كان عدد محدود من البلدان، ومعظمه في آسيا، قد استطاع أن يحقق تقدماً ملحوظاً، فإن ثلاث قارات ليست، على وجه العموم، أفضل حالاً اليوم مما كانت عليه، وبات قطاع عريض من سكانها نال منه الإحباط أسوأ حالاً مما كان عليه قبل هذين العقدين اللذين اكتنفتهما الآمال والأمنيات العراض. إن ما أحرز من تقدم كبير في ميدان العلم والتكنولوجيا يزيدنا اقتناعاً بأن من الممكن والضروري تأمين مستقبل أفضل لهذا القطاع الكبير من البشر الذي أصبح في رفقة دائمة مع الجوع والمرض.

ويبدو أننا ننسى أن البشر لا بد أن يكونوا هم محور كل تنمية، وأن رفاههم لا يمكن أن يقاس بلغة المال وحدها. لقد تضمن تقرير أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً تحليلاً للطريقة التي يترجم بها النمو الاقتصادي إلى تحسين لحياة البشر، أو يقصر عن ذلك. ومع أن بعض البلدان تمكن من تحقيق تقدم مشجع في المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية، مثل متوسط العمر المتوقع، والإلمام بالقراءة والكتابة، والتغذية ونسبة وفيات الأطفال، فإن الصورة العامة تنطوي على زيادة الفقر والمرض والحرمان. إن زيادة عدد السكان وزيادة سرعة النمو الحضري لا يفضيان فقط إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، بل أيضاً إلى تعريض الأمن للخطر. وفي كل عام يسهمان في إضافة ملايين الأشخاص إلى أفقر فقراء العالم، ويعوقان الجهود الإنمائية ويسببان تصاعداً خطيراً في الأمراض الاجتماعية، مثل الجريمة وإدمان المخدرات.

وإذا لم يجر التصدي بفعالية في كثير من البلدان النامية لدورة الفقر، والنمو السكاني، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والديون، والركود الاقتصادي، وتدمير البيئة، والنفقات العسكرية، وتآكل البنى الاجتماعية، فسوف ينجم عن ذلك تقويض استقرار نظام السلم العالمي. وإذا لم تتخذ جهود دولية متضافرة، فسوف يترتب على ذلك حدوث اختلال سياسي واقتصادي من أقصى الأرض إلى أقصاها. ولا تحسبن أي دولة أنها ستكون بمنجاة. فليس هناك أي متسع للرضى الذاتي.

وبطبيعة الحال، لا بد أن تقوم التنمية على جهود وطنية ترمي إلى بناء المؤسسات الضرورية ووضع أطر السياسات التي يمكن عن طريقها أن تزدهر التنمية وأن تعم الجميع. فإذا انعدمت الإرادة اللازمة لعمل ذلك، أو انحرفت عن مسارها، فإن المجال المتاح أمام المجتمع الدولي لتعزيز التنمية يصبح مجالاً ضيقاً للغاية. وعلى الرغم من أن هذه الجهود الوطنية حققت انطلاقة جادة في بعض المناطق، فإنها تحتاج إلى دعم ومساندة خارجيين. غير أن البيئة الاقتصادية الدولية لسوء الحظ تحبط دائماً ما تسعى إلى تحقيقه سنوات مضنية من الجهود الإنمائية والمساعدة الخارجية.

إن زهاء ١٠ سنوات من انخفاض أسعار السلع الأساسية وزيادة عبء خدمة الديون وبرامج التكيف الهيكلي الناقصة التمويل أدت إلى إضعاف اقتصادات عدد كبير من البلدان النامية إضعافاً شديداً، وإحداث تآكل خطير في التماسك الاجتماعي في هذه المجتمعات.

لقد عانت التنمية في البلدان الافريقية معاناة خاصة. فقد ساءت فيها معدلات التبادل التجاري أكثر من أي قارة أخرى،

ومازالت هياكلها الأساسية غير كافية ، بل تزداد ضعفاً في كثير من البلدان . ومن الضروري أن يتحرك المجتمع الدولي على وجه السرعة من أجل زيادة دعمه لافريقيا ، وعلى الأخص عن طريق زيادة التدفقات المالية والإعفاء من الديون وتحرير التجارة واتخاذ تدابير مناسبة للتصدي لمشكلة السلع الأساسية ، بما في ذلك تحقيق استقرار أسعارها .

وتواجه أقل البلدان نمواً ، وأكثرها يقع في افريقيا ، مشاكل حادة ، ولاتزال هذه البلدان موجودة على هامش التحولات الأساسية التي يمر بها الاقتصاد العالمي . وفي الوقت الحاضر ، تبذل في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً جهود للتعرف على معوقات التنمية في هذه البلدان ، والاتفاق على تدابير عاجلة وبعيدة المدى من أجل تقويم مسار الاتجاهات الراهنة .

وتنعكس التشوهات التي تعتري الاقتصاد العالمي على الصعيد الوطني كذلك ، حيث تؤدي إلى ظهور مجتمعين متوازيين متباعدين فيما بينهما ، أحدهما غني يظفر بالمزايا والآخر فقير محروم منها . ويتجسد ذلك ، في البلدان النامية ، في نشوء مجتمعين ، أحدهما تتوفر له إمكانية الوصول إلى مقاليد السلطة ، والآخر يستبعد منها ؛ ويترتب على ذلك حدوث عدم استقرار سياسي واجتماعي . وفي المجتمعات الصناعية يتبدى ذلك في صورة توتر وجريمة . ولا بد أن تتصدى السياسات الاقتصادية الوطنية لهذه التناقضات وأن تكفل تعميم التقدم الاقتصادي والاجتماعي على الجميع .

وفي الوقت الحاضر يواجه المجتمع الدولي عدداً من الاحتياجات العاجلة القصيرة الأجل الناجمة عن الأزمة الحاصلة في الشرق الأوسط . ومرة أخرى ، توضع قدرة الأمم المتحدة على مواجهة الكوارث التي يصنعها الإنسان على المحك . ومن الواضح أن مضاعفات هذه الأزمة ستزيد من حدة المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المجتمع الدولي ، ويمكن أن تحدث خراباً في اقتصادات بعض البلدان . ويتوقف مدى جسامة هذه الأعباء على ما إذا كان ممكناً احتواء الصراع ، وعلى كيفية حله . ومع ذلك ، فإن من الضروري بذل جهود جادة على وجه السرعة لتخفيف حدة العواقب الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الأزمة ، ودراسة كيفية توفير حصن أمان للبلدان النامية التي تفتقر إلى القدرة على معالجة هذه الأحوال .

ومهما كانت النتائج التي ستسفر عنها الأزمة الراهنة ، فقد أصبحت بعض القضايا القائمة منذ أمد طويل ذات أهمية بالغة ، وجميع هذه القضايا يحتاج إلى بُعد نظر وإلى خيال من أجل التوصل إلى استجابة دولية كافية ، تمكّن البلدان النامية من تجديد عملية النمو والتنمية فيها .

وأول هذه القضايا ، هي مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية . فقد أصبح جلياً الآن أن حجم هذه المشكلة ومدى خطورتها يستدعيان اتباع نهج شامل وحازم حقاً . فزيادة اتساع مشكلة المديونية تشكل منذ عام ١٩٨٢ تهديداً خطيراً للنظام السياسي والاجتماعي في كثير من البلدان المتأثرة بها . وهي أيضاً عبء ثقيل على الاقتصاد العالمي يتسبب في عواقب سلبية لا تنجو منها حتى البلدان الدائنة .

وأكثر نتائج مشكلة الدين إثارة للوهن تتمثل في التحويلات الصافية الكبيرة للموارد المالية من البلدان المدينة إلى دائنيها . فقد دأبت البلدان النامية التي هي في حاجة إلى تكملة مدخراتها الداخلية الضئيلة بتمويل خارجي ، على تزويد الاقتصاد العالمي لفترة تزيد على ١٠ سنوات بموارد هي أحوج ما تكون إليها لأغراض تنميتها الخاصة . ففي عام ١٩٨٩ وحده ، بلغ صافي تدفق الموارد إلى الخارج ٢٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ويجب التخلص من هذه التحويلات السلبية بسرعة وعكس اتجاهها في نهاية الأمر . ويتعين أن يقوم تخفيض الدين وخدمة الدين بدور رئيسي في هذا الصدد . ويتعين على وجه الاستعجال توسيع وتكثيف الجهود المبذولة حالياً من جانب الجهات الدائنة الخاصة والرسمية وكذلك من جانب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من أجل معالجة مشكلة الدين . ويتوافر الآن عدد من الأفكار الجديدة والعملية لمعالجة الدين التجاري فضلاً عن الدين الرسمي ، وإنني أرحب بالاهتمام الذي أثاره التقرير المتعلق بالدين الخارجي الذي قدمه مؤخراً ممثلي الشخصي .

ثانياً ، هناك مسألة النظام التجاري الدولي ومفاوضات جولة أوروغواي الثانية للتجارة المتعددة الأطراف التي ستعقد قريباً وفي مسألة لا تقل أهمية عن الأولى . ومن الأمور المشجعة التزام البلدان الصناعية المعلن بتحقيق نتائج أساسية . بيد أن المفاوضات تبين حتى الآن أن اهتمامات وشواغل البلدان النامية الأضعف اقتصادياً لم تؤخذ تماماً في الاعتبار . وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لجولة أوروغواي هو التوصل إلى نتائج متوازنة تعود بالفائدة على جميع الدول وتؤمّن للبلدان النامية فرص الوصول إلى التكتلات التجارية القائمة فضلاً عن الأسواق الكبيرة التي بدأت في الظهور . ويجب ألا يستخدم ضعف موقف البلدان النامية في هذه المفاوضات من أجل توسيع أو فرض الاهتمامات الوطنية للبلدان التجارية الرئيسية على نحو يضر بأداء النظام التجاري الدولي ونظام المدفوعات في الأجل الطويل .

ثالثاً ، إن عدم استقرار أسعار السلع الأساسية واستمرار كسادها ، وهي المصدر الأساسي لحصائل صادرات معظم البلدان النامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية وفي آسيا إلى حد ما ، إنما يؤدي أيضاً إلى عرقلة الجهود المبذولة من جانب هذه البلدان لتنويع وإنعاش اقتصاداتها . ويجب انتهاج سياسات ترمي إلى تنويع هذه الاقتصادات ، ودعمها بشتى الطرق بما في ذلك التشجيع على إيجاد قدر أكبر من الاستقرار في مجال أسعار السلع الأساسية ورفعها .

وقد عانت اتفاقات السلع الأساسية الحالية إلى حد ما ، وأخفقت في الواقع في تحقيق أهدافها بسبب عدم كفاية الموارد المالية . وتدعو الحاجة إلى إجراء دراسة مجددة لطرائق وأداء اتفاقات السلع الأساسية الدولية بهدف كفالة فعاليتها بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء .

رابعاً ، يتعين دعم عملية إدماج اقتصادات الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في النظامين التجاري والمالي الدوليين لضمان إتمام عملية الانتقال بسلاسة . ويمثل انفتاح هذه المنطقة أمام التجارة الدولية فرصة كبيرة للاقتصاد العالمي ككل . ويجب أن يكون هدفنا المشترك هو ضمان التحول الإيجابي لبلدان أوروبا الشرقية بالتزامن مع عملية التنمية في البلدان النامية . ولذلك فإن التزام البلدان الصناعية بعدم تقليل دعمها للدول النامية أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف .

وإن تعقد المشاكل الاقتصادية الدولية الشاملة وترابطها وصلاتها الوثيقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية إنما تملي ضرورة إدارة الاقتصاد العالمي بطريقة أسلم . وقد بدأ الاندماج الاقتصادي لأوروبا الغربية وإنشاء تكتلات تجارية يثير بالفعل مخاوف إزاء إمكانية الوصول إلى هذه الأسواق . ومما يثير المخاوف أيضاً أن تؤدي هذه التطورات إلى تجزئة النظام التجاري الدولي وإلى تفاقم التوترات التجارية الحالية وزيادة تهميش غالبية البلدان النامية . وإنني أشعر بالقلق أيضاً إزاء الاعتماد المتزايد على الترتيبات الثنائية والتعددية بدلاً من القواعد المتعددة الأطراف المتعلقة بتحرير التجارة .

ولقد أثرت الأحوال السائدة في نهاية الحرب العالمية الثانية على تشكيل الترتيبات المؤسسية الدولية للعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية في فترة ما بعد الحرب . وفي الخمس والعشرين سنة الماضية ، ظلت البلدان الصناعية الرئيسية تسعى بصفة دورية إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية خارج إطار المؤسسات القائمة المتعددة الأطراف وصادفت درجات مختلفة من النجاح . والآن ، تستلزم التحديات الأكثر تعقيداً في العصر الجديد ، مثل الحفاظ على صحة كوكبنا ومكافحة إساءة استعمال المخدرات ، استجابة على الصعيد العالمي . وسيساعد التنسيق المنهجي والمؤسسي للاقتصاد العالمي في إطار هذه المؤسسات على تحقيق قدر أكبر من التماسك في الاستراتيجيات الوطنية والدولية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وضمان اتباع سلوك اقتصادي أكثر انضباطاً من جانب الجميع .

ويجب أن نستفيد من تجارب الماضي في وضع رؤية لمستقبلنا المشترك . وقد أصبحت مواطن الضعف والقوة ، لا في الأيديولوجيات المتنافسة فحسب ولكن أيضاً في نظام عالمي يعكس التوتر القائم بينها ، بادية للعيان . ونحن نعرف أن إعادة تشكيل الأنظمة الاقتصادية لن تؤدي وحدها إلى تحقيق التطلعات الشعبية إلى العدالة والمساواة الاجتماعيتين وإن كان من الصحيح أن المبادىء الأساسية ، المتمثلة في الرعاية والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الطبية والضمان الاجتماعي والإسكان والعمالة ، ستظل صحيحة مهما كان اتجاه الأيديولوجية المتبعة .

ولقد بدأت بالفعل عملية تهدف إلى إجراء تقييم جدّي وتحول دقيق للمؤسسات الدولية . وإن إقامة نظام للعلاقات الاقتصادية يتسم بمزيد من العدالة والكفاءة ينبغي أن يستفيد من مواطن قوة هذه المؤسسات ومزاياها . وقد أكدت الجمعية العامة من جديد في دورتها الاستثنائية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي والمعقودة في نيسان/أبريل الماضي ، على الدور الخاص الذي تضطلع به المنظمة كمحفل يمكن فيه التصدي بطريقة متكاملة للقضايا الرئيسية ذات الأهمية للإنسانية . وإن إعادة تجديد نظام تعدد الأطراف ستؤدي إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التحديات والفرص التي ينطوي عليها النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة .

ولا مناص من أن تكون عملية الانتقال إلى ذلك النظام محفوفة بالمصاعب . فقد نشاهد خلال هذه الفترة تنافساً حاداً بين القوى أو التكتلات الاقتصادية العظمى ، لا للحصول على مزايا اقتصادية فحسب ، بل أيضاً للتأثير على تشكيل القواعد الجديدة للّعبة . ويمكن أن تكون النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة للاقتصاد العالمي خطيرة . إذ أن التوتر الاقتصادي سيؤثر على احتمالات تهيئة مناخ دولي أكثر سلماً يمكن أن تتابع فيه أهداف التنمية والتقدم الاجتماعي بقدر أكبر من التصميم . وفي هذه الظروف ، فإن فعالية الطريقة التي ستعالج بها الأمم المتحدة ، وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الشواغل الاقتصادية ، وتعززبها الآمال المشروعة بغية تدارك المنازعات وتقليص التوترات ، تكتسب أهمية ملحّة خاصة .

إن تزايد التوافق الدولي في الآراء يساهم في إيجاد مزيد من إدراك الصلة الوثيقة بين الاعتبارات السياسية والأمنية من جانب والقضايا الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر . وحيث إن أعمال مجلس الأمن تقيم الدليل على وجود عزم جديد وتصميم جديد على حماية السلم وتعزيزه ، فإن المرء يرغب في رؤية حدوث تطور مماثل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وإنني أرحب في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذه المجلس بالنظر في آثار تطور العلاقات بين الشرق والغرب على الاقتصاد العالمي ، وبخاصة في البلدان النامية ، وذلك في اجتماع استثنائي رفيع المستوى يعقد في العام المقبل . ولقد كنت أؤكد بصفة مستمرة على أن عقد اجتماعات رفيعة المستوى للمجلس تكون أكثر تركيزاً على مسائل السياسة العامة الهامة وتطوراتها سيؤثر تأثيراً إيجابياً على دور هذه الهيئة وأدائها . ويمكن لمجلس متجدد النشاط معقود على المستوى الوزاري أن يوفر إطاراً لتطوير المبادىء التوجيهية اللازمة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في عملية تعزيز الاستقرار على أساس التنمية الاقتصادية المتوازنة والعدالة الاجتماعية .

بيد أن الأمم المتحدة ، بما في ذلك هياكلها الحكومية الدولية في القطاع الاقتصادي والاجتماعي ، بحاجة إلى أن تكون أكثر استجابة للاحتياجات الناشئة للمجتمع الدولي والتحديات الجديدة التي يواجهها . ومع تراجع البلاغة السياسية تدريجياً ، فإن الأمر سيستلزم وجود درجة أكبر من التخصص لتعزيز الدعائم التقنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة .

تاسعاً

لا تنحصر مصادر الفوضى والنزاع المحتمل في العالم اليوم بأوضاع التوتر السياسي والتفاوت الاقتصادي . إذ يساوي ذلك من أسباب الخلل وجود الأزمة الاجتماعية التي تمتد عبر جميع الحدود وتصل إلى جميع المناطق والثقافات . أما وقد بدأ التعقل يحل الآن محل أوجه الاستحواذ الأيديولوجي التي كانت لها السيادة في الأمس ، فإنه يجب تكريس اهتمام مستمر للعلل التي ابتلي بها العالم في الوقت الحاضر . ولا يمكن محاولة وضع التشخيص أو وصف العلاج بالاستناد إلى دولة أو مجموعة من الدول وحدها ؛ فالنهج والعمل يجب أن يأخذا صبغة عالمية .

إن الويلات التي سببها الاضطراب النفسي والاجتماعي الواسع الانتشار إنما تأخذ شكلها الأكثر وضوحاً في إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها . وتنزل أضرار ذلك بجميع المستويات : فإضافة إلى توتر العلاقات العائلية والاجتماعية ، هناك التكلفة الباهظة التي يتكبدها المجتمع بشكل عام من حيث العناية الصحية وزيادة خطر وقوع الحوادث وهدر الإنتاجية الصناعية وارتفاع معدل الجريمة وتهديد النظام المدني ، مما تسبب بالكثير من البؤس في عدد كبير من البلدان . ومن المخاطر الأخرى المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات عن طريق الحقن الوريدي ما يتمثل بزيادة التعرض لانتشار مرض الإيدز.

وقد تناولت الجمعية العامة في دورتها الماضية موضوع مكافحة إساءة استعمال المخدرات باعتباره واحداً من موضوعاتها الرئيسية . وأعقب ذلك انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة التي ركّزت بالتحديد على المخدرات . وتمخضت هذه الدورة عن اعتماد إعلان سياسي وبرنامج عالمي للعمل يستلزم تحسين الجهود التي نبذلها حالياً لمكافحة خطر المخدرات وكذلك توسيع نطاق هذه الجهود .

وعلى غرار كثير من البرامج الأخرى التي يجب الاهتمام بها على أساس الأولوية ، فإن الموارد المتاحة حالياً للأمم المتحدة لأغراض مكافحة إساءة استعمال المخدرات تعتبر تافهة إذا ما قورنت بحجم المشكلة . فللتأثير بصورة محسوسة على إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها على الصعيد العالمي ، يلزم توفير قدر كبير جداً من التمويل الإضافي . وعلاوة على ذلك ، فإن ترتيباتنا المؤسسية القائمة تحتاج إلى توحيدها وزيادة فعاليتها ، وهي مسألة يجري النظر فيها حالياً بصورة جادة .

لقد وُضعت على مر السنين صكوك قانونية شاملة داخل إطار الأمم المتحدة توّجتها اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ في وقت لاحق من هذه السنة . وإني لأحث الدول التي لم تصدّق على الاتفاقية بعد على أن تقوم بذلك دون مزيد من التأخير بل وأن تعمل ، حتى قبل التصديق ، على تنفيذ أحكام الاتفاقية بكل صرامة للتمكن من مكافحة هذا الوباء .

ويتمثل أحد الجوانب القاتمة للتغيير المجتمعي السريع الذي شهده الماضي القريب في الزيادة السريعة في الجرائم لدى كثير من البلدان ، لاسيما الجرائم بشكليها المنظم وعبر الوطني . وقد عقدت المنظمة هذه السنة مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في هافانا . واعتمد المؤتمر مبادىء توجيهية عملية ومعايير واتفاقات نموذجية هامة تستهدف تعزيز مكافحة الجريمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وزيادة تحسين أداء نظم القضاء الجنائي .

وخلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، تبلور الاعتراف العالمي المتزايد بالحاجة إلى تعزيز حكم القانون في العلاقات الدولية في إعلان التسعينات عقداً للقانون الدولي . ومن الإنجازات البارزة في هذا السياق ما تم ، بعد تسع سنوات من المفاوضات ، من اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الدولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم . وتجرّم هذه الاتفاقية أنشطة المرتزقة الذين كثيراً ما يُستخدمون لزعزعة استقرار البلدان التي يعملون فيها والذين يمارسون أعمال النهب دونما عقوبة .

ولا تشكل الحملة التي نشنها على المصائب الخطيرة إلّا جانباً واحداً من الاستراتيجية الاجتماعية العالمية . فالاهتمام يولى على قدم المساواة للتدابير البنّاءة الموجهة لتنشيط المؤسسات الاجتماعية الأساسية ولإنهاء ما تتعرض له بعض شرائح المجتمع الرئيسية من التمييز وإساءة المعاملة .

إن جذور المشاكل التي تواجهنا تتمثل في تحلّل البنى الاجتماعية الأساسية ، مما يترك الفرد بلا ملجأ من الضغوط والتمزقات الاجتماعية العنيفة . وبما أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وهي عامل للتنمية فضلاً عن كونها دعامة للفرد ، فقد قررت الجمعية العامة في السنة الماضية اعتبار عام ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة . ويتسم دور المرأة في هذا السياق بأهمية أساسية . وقد تضمنت الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة العالمية مؤخراً لصالح المرأة تقييم تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة ، وذلك بعد اعتمادها بخمس سنوات ، والقرار المتعلق بعقد مؤتمر عالمي للمرأة في عام ١٩٩٥ . ومن المعالم البارزة الأخرى الذكرى العاشرة

لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وقد صدّق على هذه الاتفاقية وانضم إليها ١٠٣ من الدول الأعضاء .

على أن الشريحة الأكثر تأثراً في المجتمع إنما هي الأطفال . وقد دعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مبادرة رؤساء الدول لعقد مؤتمر قمة عالمي من أجل الأطفال هنا في مقر الأمم المتحدة هذا العام بغية تعزيز الالتزام ، على أعلى المستويات السياسية ، بالأهداف والاستراتيجيات الرامية إلى ضمان بقاء الأطفال وحمايتهم ورفاههم ، باعتبار هذه الأهداف والاستراتيجيات من العناصر الأساسية في التنمية الاجتماعية . وتتمثل أهمية هذه المناسبة بكونها مؤتمر القمة الأول لقادة الشمال والجنوب والشرق والغرب ، مما سييسر الحوار على صعيد عالمي . وسيلزم التخطيط لبذل جهود أخرى للتصدي للمسائل الأشد خطورة من حيث تأثيرها على الأطفال في العقود المقبلة .

وفي السنة الماضية ، تم التوصل إلى مَعْلَم أساسي عندما اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية حقوق الطفل ، وهي الوثيقة القانونية الأولى التي تعرِّف وتصوغ ما يحق للأطفال من وضع في المجتمع . إن ظهور توافق الآراء الدولي حول تعزيز التعاون المتعدد الأطراف الذي يركز على الطفل يمكن أن يُعتبر تطوراً له أهمية بعيدة المدى . ومن المشجع بشكل خاص أن هذه الاتفاقية دخلت حيز النفاذ في وقت مبكر من هذا الشهر وبعد أقل من سنة من اعتمادها ، وهذه سرعة فائقة جداً فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية .

على أن من المفيد أن نلاحظ أن كثيراً من التقدم الذي نحققه في إصلاح الهياكل الاجتماعية وحماية حقوق المرأة والطفل إنما يتعرض للخطر بسبب الانفجار السكاني بل وكثيراً ما يؤدي هذا الانفجار إلى الرجوع عن ذلك التقدم . فعدد سكان العالم ، الذي يبلغ الآن ٥,٣ بلايين نسمة ، يزداد بمعدل ٢٥٠ ألف نسمة في كل يوم أو قرابة البليون خلال ١٠ سنوات . وسيتحقق أكثر من ٩٠ في المائة من هذا النمو في البلدان الأشد فقراً . وهكذا فإن هنالك ما لا يمكن تدبّر شؤونه من زيادة في أعداد الناس الذين سيحتاجون إلى الغذاء واللباس والمأوى . وقد أجهد هذا قدرة البلدان النامية على توفير العمل والسكن والهياكل الأساسية وما يتصل بذلك من خدمات . وإذا لم يتم إيقاف هذا الاتجاه فإن بقاعاً واسعة من العالم ستتعرض للفوضى الاجتماعية .

وقد بيّنت الخبرة أن البرامج الخاصة بالسكان وبتنظيم الأسرة ، إذ تقترن بغيرها من الجهود المبذولة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تتسم بالفعالية في تحقيق الغاية المطلوبة . ومما له أهمية حاسمة حرية الاختيار التي تتأتى عن تحسين الوصُول إلى خدمات تنظيم الأسرة والتعليم والرعاية الصحية وعن النهوض بمركز المرأة .

وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود في هذا المضمار . ومن شأن الاجتماع الدولي المعني بالسكان الذي يُعتزم عقده عام ١٩٩٤ أن يوفّر فرصة اشتدت الحاجة إليها لاستعراض ما أحرز من تقدم في منتصف العقد . وفي الوقت نفسه ، يتعين على المنظمة العالمية أن تنفّذ أحكام الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى سنة ٢٠٠٠ وأن تواجه التدهور البيئي المتزايد بغية توفير أبسط احتياجات شعوب العالم .

عاشراً

انعقد الأمل منذ أربعين عاماً على أن تكون مشكلة اللاجئين مؤقتة ولا تستعصي على الحل . ولكن اضطرار قيام الأمم المتحدة ، من خلال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، بالتصدي لعدد غير متناه من حالات اللاجئين ، هو ، في الواقع ، دليل على تواتر نشوب المنازعات واستمرارها وحدّتها في العالم اليوم .

ولاتزال المنازعات الإقليمية تتسبب في إحداث هجرات جماعية . ويعتبر النزوح الذي سببته الأزمة الحالية في الخليج الفارسي من أشد الأمثلة المؤلمة على الفوضى التي تمزق الحياة البشرية نتيجة للاضطرابات السياسية . ومازالت بعض حالات اللاجئين قائمة ولا بد من العثور على حلول دائمة لها . وأضحى المناخ الدولي ، بصورة عامة ، أقل تقبلاً للّاجئين ولطالبي اللجوء السياسي والنازحين .

واستمرت الحرب الأهلية في افريقيا في إزهاق عدد متزايد من الأرواح البشرية . ونشأت مشاكل اجتماعية خطيرة نتيجة لتزايد عدد النازحين داخلياً وخارجياً ، ولتدمير المدن والقرى وتسببت الحروب في عزل المجتمعات المحلية عن مصادر أرزاقها الأساسية . فكانت النتيجة انتشار الحرمان والتشرد والجوع على نطاق واسع .

والتمست الحكومات المعنية ، في معظم الحالات ، العون من منظومة الأمم المتحدة . وقد أكدتُ مراراً وتكراراً أن المبدأ الأساسي للبرامج الإنسانية هو أن تكون هذه المعونة ذات طابع حيادي وأن تتاح لكل ذي حاجة دونما تمييز وبصرف النظر عن مكان وجوده . ويعادل ذلك في الأهمية أن تضمن أطراف النزاع توفير الدعم والتعاون الكاملين لعمليات الإغاثة وأن تتيح لقوافل وعمال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة إمكانية الوصول بشكل آمن ومضمون إلى المستفيدين المقصودين .

وقد حققت تسوية المسائل السياسية في بعض المناطق فرجاً فورياً . ففي ناميبيا ، على سبيل المثال ، تمت إعادة آلاف الناميبيين إلى وطنهم كجزء من خطة استقلال ذلك البلد . ومازالت الحالة تحرز تقدماً ملحوظاً في جنوب افريقيا ، مما يبعث على الأمل في أن يؤدي إجراء تسوية سياسية إلى وضع نهاية للأحوال التي حدت بعدة آلاف من مواطني جنوب افريقيا إلى التماس اللجوء خارج بلدهم . وقد يكون لهذا التقدم أيضاً أثر مفيد على عدد ، أكبر حتى من ذلك ،

من الموزامبيقيين الذي اجتثوا من جذورهم وشرّدوا . وفي أمريكا الوسطى ، تم تسريح أفراد المقاومة النيكاراغوية وأسرهم بصورة طوعية ويجري العمل على إعادتهم إلى وطنهم كما يجري رصد سلامتهم لدى العودة . وازداد عدد السلفادوريين الذي تمت إعادتهم إلى وطنهم بصورة طوعية في أواخر عام ١٩٨٩ ومطلع عام ١٩٩٠ .

وعلى النقيض من هذه التطورات المشجعة ، مازالت توجد ، رغم ذلك ، حالات لم تتحقق فيها بعد التوقعات الأولية بقربها من التسوية . فالحالة السياسية الصعبة في أفغانستان تحول دون عودة ما يزيد على ثلاثة ملايين لاجىء أفغاني في باكستان وما يزيد عن مليونين منهم في ايران . ومازالت الحالة في كمبوديا متعثرة أيضاً بانتظار التوصل إلى اتفاق سياسي ، مما يجعل إعادة مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين الكمبوديين إلى وطنهم أمراً مستحيلاً في الوقت الحاضر . وهذا يعني أن حالة اللاجئين في جنوب شرق آسيا ، بمن فيهم طالبو اللجوء واللاجئون الفييتناميون واللاويون ، مازالت تمثل مشكلة خطيرة للمجتمع الدولي .

وفي افريقيا ، مافتىء عدد اللاجئين يتزايد بالرغم من التقدم المحرز في الجزء الجنوبي من القارة . فقد شهدت أوغندا والسودان والصومال وملاوي ، وفي الآونة الأخيرة سيراليون وغينيا وكوت ديفوار ، بأجمعها تدفقات إضافية أو جديدة . وتسببت الأحداث التي وقعت في السنغال وموريتانيا في نزوح السكان على نطاق واسع من كلا البلدين . ويتمثل أكبر تدفق من النازحين في هروب حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ مواطن ليبيري من الحرب الأهلية في بلدهم .

وبغية التخفيف جزئياً من المعاناة التي تكابدها البشرية ، تقدم المساعدة الطارئة في ظروف جغرافية صعبة ، تتسم بنقص شديد في الموارد والهياكل الأساسية . ويعمل برنامج الأغذية العالمي ، على الفور ، بالتعاون مع الوكالات الأخرى ، على تخفيف براثن الجوع بقدر ما تتيحه له موارده .

وتتسبب الكوارث الطبيعية ، أيضاً في إنزال الموت ، والمعاناة والنزوح على نطاق واسع . ويتمثل أحد شواغل المنظمة في تقديم المساعدة عن طريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث . وقد اتبعت الأمم المتحدة نهجاً جديداً للتخفيف من آثار هذه الكوارث المدمرة . ويُجسِّد إعلان الجمعية العامة عقد التسعينات باعتباره العقد الدولي للحد من حالات الكوارث الطبيعية انتقالاً مفاهيمياً هاماً من الاستجابة إلى الكارثة بعد وقوعها إلى التأهب لها قبل حدوثها . ووقعت في الآونة الأخيرة حالات كثيرة عانى منها العالم من خسائر فادحة في الأرواح ومحنة اقتصادية ضخمة بسبب وجوه الضعف المستأصل في المساكن والهياكل الأساسية وغيرها من الموارد الضرورية للتعمير . وإذا وضعنا في الاعتبار الزلازل الأخيرة التي وقعت في الاتحاد السوفياتي والمكسيك ، وتلك التي وقعت هذا العام في ايران والفلبين ، يتضح بكل جلاء أن وجوه التقدم الذي تم إحرازه في ميدان العلم والتكنولوجيا في عصرنا هذا يمكن أن تستخدم للإقلال من الدمار الذي تسببه تلك الكوارث في المناطق القابلة للتأثر ، إلى أدنى حد ممكن .

حادي عشر

يتضح مما تقدم أن السنة الماضية قد حملت للمنظمة مهام حديثة وتحديات جديدة لم يسبق لبعضها مثيل . وقد بدأ بالفعل ظهور الكثير من المبادرات الجديدة ، ونحن ندخل العقد الحالي بمزيد من القدرة على القيام بالدور الموسّع الذي سيوكل للمنظمة القيام به . غير أن القيام بمسؤوليات إضافية يعني أن هناك احتياجات إدارية ومالية جديدة .

وبعد أن حدد قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ برنامجاً إصلاحياً شهدت الأمانة العامة عملية داخلية واسعة النطاق لإعادة تشكيل هيكلها وخفضاً كبيراً في عدد الموظفين . وفي الوقت نفسه وُضعت إجراءات جديدة لتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة بالنسبة للمسائل الإدارية والمالية . وقد أظهرت الجمعية العامة ، باعتمادها لجميع القرارات ذات الصلة دون تصويت ، اتفاقاً أكبر في الآراء بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة والميزانية والتنظيم . وكان من الأمور المشجعة بنفس القدر أن التقديرات المنقحة والميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ قد اعتمدت بتوافق الآراء .

وبذلك تكون الإصلاحات في عملية الميزنة قد أنهت الدورة الأولى ، وأنا أعتقد أن هذه الإصلاحات قد حققت ، إلى حد كبير ، الغرض المقصود منها . وقد أدّت هذه الإصلاحات إلى زيادة الوعي لدى الدول الأعضاء ، وداخل الأمانة العامة ، بالطريقة التي تستخدم بها الأمم المتحدة مواردها ، كما أنها قد شجعت على توخي المزيد من الحكمة في استخدام تلك الموارد . كذلك فإن تلك الإصلاحات قد بددت ، إلى حد كبير ، المخاوف التي كانت تساور المساهمين الرئيسيين . وهذا ناتج عن التعاون المثمر بين الدول الأعضاء والأمانة العامة .

ويعد توفّر المعلومات الدقيقة ذات الصلة لدى المديرين عنصراً أساسياً لازماً لتعزيز الفعالية التنظيمية . وسوف يساعد إنشاء النظام المتكامل للمعلومات الإدارية ، الذي اقترحته ، على تحقيق لامركزية الإدارة مع إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات ، مركزياً ، على نطاق العالم . وهذا النظام ، المقرر تشغيله في عام ١٩٩٣ ، سيمكّننا من تحليل وتخطيط وتوزيع الموارد بأكثر الطرق كفاءة .

والاتساع غير العادي في نطاق العمليات الميدانية التي تجمع بين إقرار السلم وصيانة السلم أصبح يمثل عبئاً شديداً على الموارد البشرية والمالية . وهذا واضح في مرحلتي التخطيط والإعداد وكذلك في مرحلة التنفيذ . فالتخطيط المبكر والسليم له أهمية أساسية في زيادة فرص النجاح وخاصة في حالات العمليات المعقدة المتعددة

الأغراض التي يكون إطارها الزمني ضيقاً والتي تعد العملية المتعلقة بناميبيا مثالاً واضحاً لها .

ولسوء الحظ فإن مثل هذا الإعداد المسبق الكامل قد أصبح أكثر صعوبة بسبب نضوب موارد المنظمة بشكل عام . وأنا لا أجد تفسيراً لعدم وفاء الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزاماتها المالية بالكامل مما يهدد استقرار المنظمة من الناحية المالية . وحتى اليوم ، بلغ عدد الحكومات التي سددت الأنصبة المقررة عليها بالكامل ٥٧ حكومة فقط . والدول الأعضاء مدينة للمنظمة في الوقت الحالي بمبلغ ٦٦٠ مليون دولار للميزانية العادية مما يعني أن الأموال المتوفرة لدينا تتيح تشغيل المنظمة لمدة ٢٤ يوماً آخر فقط . وعلاوة على هذا فإن إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات صيانة السلم يبلغ الآن ٤٣٦ مليون دولار أخرى .

وهذه هي الصورة القاتمة التي تظهر في وقت تنعقد فيه الآمال والتوقعات على أعمال الأمم المتحدة . ويوماً بعد يوم ، تقدم إلى الهيئات التشريعية للمنظمة مبادرات جديدة في مجالات متعددة منها إقرار السلم وصيانة السلم ، وفي مسائل مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة المخدرات ، وفي العديد من المجالات الأخرى التي يمثل التنسيق من خلال الأمم المتحدة عنصراً هاماً فيها . وضعف الموقف المالي للمنظمة يضر بالمشاريع المطلوبة وذلك على الرغم من كل ما قمنا به من إجراءات للتوفير والإصلاح . وما لم تف الحكومات جميعها بالتزاماتها المالية بكاملها ، وفي حدود الإطار الزمني الملائم ، ستعجز المنظمة عن القيام بالدور الذي تتوقعه منها حكومات العالم وشعوبه . ومن الممكن أن تكون تلك اللحظة المخيفة قد اقتربت .

والتناقض بين ظروف العجز والارتباك هذه وما يبديه موظفو المنظمة من مهارات ومن تفان يدعو للإعجاب ، وكثيراً ما يكون هذا في ظروف شاقة للغاية وفي العمليات الميدانية والبعثات ، يشكل وضعاً ينطوي على السخرية . وبالمثل فإن موظفي المقر قد تحملوا بشكل يدعو للإعجاب المسؤوليات الزائدة التي نتجت عن تقليل الوظائف وعن غياب الموظفين الذين يشغلون مراكز هامة والذين يعملون في بعثات في الخارج . وقد بين ارتفاع مستوى الأداء المتوقع من موظفي الأمم المتحدة ، من جديد ، الحاجة إلى أن يكون الرجال والنساء الموظفون على أعلى مستوى من الكفاءة مع مراعاة التوزيع الجغرافي على أوسع نطاق وتنوّع المهارات . ولسوء الحظ فإن الأمم المتحدة قد أصبحت متخلفة بشكل خطير في مستوى المرتبات التي تقدمها ولم تعد قادرة على المنافسة من الناحية المالية في الكثير من المجالات . وهذه الحقيقة معروفة تماماً لدى الدول الأعضاء ، وأنا أحث هذه الدول على أن تنظر جدياً في اتخاذ إجراءات إصلاحية في هذا الشأن . ولا بد من الإقرار بأن الوضع الحالي يؤثر على قدرة المنظمة على تحقيق النتائج ويضعف الروحَ المعنوية لدى الموظفين وهي عنصر له أهمية بالغة في وقت تشهد فيه المنظمة تغيرات سريعة وتلقى فيه أعباء ثقيلة على عاتق مواردها البشرية .

ثاني عشر

لقد تغيرت النظرة العامة إلى الأمم المتحدة وأهميتها وا تغيراً جذرياً خلال السنتين الماضيتين . ففي حين أن الأمم الم كانت تعتبر ، من قبل ، في بعض الدوائر كبرج بابل وفي ا الظروف مكاناً لإجراء مداولات دبلوماسية لا تحقق ، في ح كثيرة ، أية نتائج فإنه ينظر إليها الآن كمركز للاتفاق القرارات ، وأداة للحيلولة دون حدوث فوضى في العلاقات الد ومؤسسة يمكنها أن تضمن على أفضل وجه أن تكون تصرفات محكومة بالقانون الدولي ومحققة لمقتضيات العدالة .

وأنا أعتقد أن لهذا آثاراً هامة بالنسبة لحكومات الدول الأ فيما يتعلق بالسياسة . فهذه الحكومات يمكنها أن تستمد القو القواعد الشعبية الموالية للسلم الموجودة في جميع البلدان وا في الاتساع ، وهي قواعد تعبر المنظمات غير الحكومية بوضو اهتماماتها وخاصة في مجالات نزع السلاح وحقوق الإنسان وا غير أنه لتحقيق ذلك ، وكي تكون الحكومات قادرة في الغ الصعبة على مواءمة اتجاهاتها وسياساتها مع ميثاق الأمم المت ينبغي للحكومات أن تعتبر المنظمة مصدراً للمساعدة الفريد تحتاج إليها في حل المسائل التي تمس أمماً أخرى وفي تسوية المنا الدولية ومواجهة التحديات الناشئة التي تواجه المجتمع الع وينبغي أن يُنظر إلى الميثاق لا كزائدة خارجية ثقيلة ، بل كمج من المبادىء التي ينبغي أن تحكم حياة كل أمة .

ولا توجد ، وليس من الممكن أن توجد ، علاقة خصو الأمم المتحدة وأية دولة من الدول الأعضاء . ففي حالات تكون الإجراءات المتعددة الأطراف كما وضعتها ، وتطبقها ، المتحدة هي وحدها القادرة على تحقيق العدالة للأطراف والأطراف المؤيدة لها وعلى الفصل بينها بكرامة .

وقد بيّن تطور الشؤون الدولية ، بوضوح ، أنه لا يمكن في الراهن ، ولا في أي وضع متوقع ، أن تتمتع أية قوة ، أو مجمو القوى ، بحرية المناورة غير المحدودة وبالقدرة السياسية على قيمها أو نظرتها إلى العالم على الآخرين . غير أن هذا لا ينت بأي قدر ، من الاحترام الذي تحظى به أية قوة ، أو مجمو القوى ، في الأمم المتحدة من خلال ما لديها من معرفة وخبر خلال قدرتها على أن تحتل مركزاً قيادياً في تشكيل الأوضاع الد والعالم الذي يشهد تغييرات واضطرابات قد لا يقبل السي العالمية أو الإقليمية ، ولكنه يتقبل التأثير عليه ، وخ إذا كان هذا التأثير نابعاً من حنكة سياسية والتزام ثابت بال الدولي . وكلما كانت القوة أعظم زادت مسؤوليتها عن الد بعدالة وعن الظهور بمظهر من يتصرف ، بعدالة . وهذا ي على الدول بقدر انطباقه على المنظمة ككل وعلى الأ التابعة لها .

وأنا أعتقد أنه قد حدث في السنوات الأخيرة تطور مفيد وهو أن الحوار الدولي قد أصبح خالياً من الإضافات الأيديولوجية أو البلاغية المبالغ فيها . والتوفيق بين مصالح أو مطالبات متنازع عليها ، ومحددة بأمانة ، أسهل كثيراً من التوفيق بين مذاهب متعارضة . وإذا كان للاتجاه الجديد نحو المذهب العملي ، وهو الاتجاه الذي حررنا من إسار الحرب الباردة ، أن ينتشر في جميع أنحاء العالم فإنه يجب أن تتخلى الأمم عن التحيزات العقيمة التي كانت سائدة في الأوقات السابقة وأن تصوغ حوارها على أساس من الحكمة والعدل . ولا ينبغي الخلط بين المبادىء الأخلاقية الدولية والمواقف المتظاهرة بالأخلاقية التي قد تخفي حقيقة وضع ما . ولأن مفاهيم الشرعية لا بد وأن تصطدم بعضها ببعض ، في بعض الأحيان ، فإن الضمان الوحيد الذي يحول دون تعقد المسائل هو الرجوع إلى المبادىء الواردة في الميثاق والمقبولة لدى جميع الأمم .

والجهود التي يبذلها العالم من أجل تحقيق الاستقرار والرفاه وصلت الآن إلى مرحلة حاسمة . والاستقرار لن يكون معناه الركود . كذلك فإن تحقيق السلم لن يؤدي إلى وقف جميع النزاعات ولكنه سيجعل من الممكن معالجة النزاعات بطرق غير طريق القوة أو التخويف . وكما قال أحد المفكرين ، الذين تولدت من أفكارهم فكرة الأمم المتحدة ، وهو عمانويل كانت ، إن السلم يعني " التوازن في أشد المنافسات احتداماً " . والأمم المتحدة تسعى إلى توجيه أنظارنا إلى تلك الغاية .

خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York
ISSN 0252-001X

00400
GA/OR/45, Suppl. 1

40077—February 1991—475